البقاء مقاومة

عين على الأغوار الفلسطينية

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري

مركز العمل التنموي / معا

نيسان / ٢٠٠٧ العدد الاول

ملحق يصدر لمرة واحدة عن مركز معا والحملة الشعبية لمقاومة الجدار

April 2007 / NO 1

صورة مزرعة في الجفتلك

في هذا العدد:

ورقة حقائق حول الاغوار الفلسطينية
وسياسات النهب والعزل والتهجير

فصل المقطع الشرقي للجدار والتضييق على السكان داخل الأغوار
صفحـة2

سياسة تشجيع الاستيطان وقهر الفلسطينيين
صفحـة3

الحواجز والاغلاقات في الاغوار
صفحـة5

السيطرة الاسرئيلية على موارد المياه
صفحـة7

سياسة هدم المنازل والمنشآت والحد من التطور الديمغرافي الفلسطيني
صفحـة10

محافظ اريحا والاغوار يدعو للبناء والاستقرار في المنطقة
صفحـة12

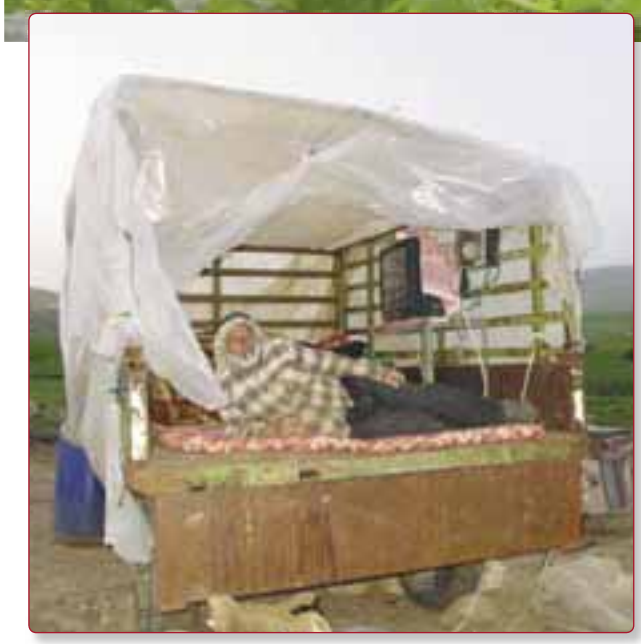

مزارع هدم بيته في عاطوف

الإفتتاحية

من ينقذ الأغوار؟!

قضية الاستهداف الإسرائيلي لمنطقة الأغوار الفلسطينية قضية خطيرة بدأت منذ عام النكبة إذ وضعها الاحتلال في مقدمة أولوياته نظراً لأهميتها الحدودية والسياسية والاقتصادية والتنموية، واستمر في تطبيق سياساته لتعزيز برنامجه الاستيطاني التي تزايدت بعيد الانتفاضة الثانية وفي مرحلة ما بعد إخلاء مستوطنات قطاع غزة حيث شرعت إسرائيل بترحيل مئات العائلات من أراضيها ومزارعها خاصة في مناطق شمال الأغوار، كما أصدرت أوامر تطالب المواطنين بالرحيل من مناطق الرعي والزراعة.

وفي زحمة الأمور واختلال موازين القوى في العالم، وانشغالنا داخلياً بالاختلاف والاقتتال أمعنت إسرائيل بتدمير اكبر طال البنية التحتية من خلال تجريف الطرق وتدمير المنشات الزراعية وقتل الحيوانات وحرق المحاصيل ومنع التسويق وتدمير البسطات وقلع الأشجار.

ثم كانت الخطوة الأشد خطورة بحظر دخول المنطقة والإقامة فيها إلا لمن يحمل هوية الأغوار وإصدار المزيد من الإنذارات لترحيل المزارعين ومصادرة أراضيهم بقرارات عسكرية ومنع زراعة وفلاحة الأراضي لتصبح بؤر تسهل مصادرتها، كل ذلك كان مقدمة لعزل المنطقة انسجاما مع خطة الاحتلال التي أعلنت في مطلع عام ٢٠٠٤ والتي تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستيطان في الأغوار كجزء من مشروع المرحلة الرابعة لاستكمال الجدار بإقامة جدار عزل شرقي في الأغوار.

ورغم أننا نحن الفلسطينيون نعلق آمالاً كبيرة على الأغوار من اجل رفع المستوى الاقتصادي الفلسطيني ورفع وتيرة مشاركة القطاعين الزراعي والحيواني في الناتج القومي الفلسطيني، إلا أننا مقصرون في حقها تقصيراً فادحا، رغم بعض المعالجات التي لم تنته إلى نتيجة يمكن وصفها بالجيدة.

أهم أسباب هذا الجمود الذي يبدو أحيانا كثيرة إهمالا كبيراً، هو غياب خطة وطنية واضحة وشاملة ومنظمة قادرة على توحيد الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية ودمجها في إطار عمل ممنهج، ذو هدف واضح ومحدد، يدخل في إطار خطة المواجهة والتصدي للاحتلال، ويرقى إلى مستوى التحديات، ويضع هذه القضية على الأجندة العالمية.

يتضمن هذا الملحق ورقة حقائق مفصلة عن الأغوار كجزء من نشاطات مشروع دعم قدرات اللجان الشعبية لمقاومة الجدار الذي يسعى إلى تقوية الناس وتمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمقاومة الجدار في الضفة الغربية، وكذلك تمكين الحملة الشعبية من حشد المناصرين والمؤيدين على المستوى الدولي من أجل إسقاط الجدار.

وقد قمنا، في إطار هذا المشروع، بتسليط الضوء على ما يجري من انتهاكات إسرائيلية متعلقة بإقامة الجدار بشكل أساسي، وارتأينا إبراز منطقة الأغوار لكشف ما يجري من واقع استفحال الانتهاكات الإسرائيلية لسلخها عن باقي الأرض الفلسطينية.

ورقة حقائق

الأغوار الفلسطينية وسياسة النهب والعزل والتهجير

... اعداد: مركز العمل التنموي/ معا والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري

تقديم

تعتبر منطقة الأغوار جزءا من حفرة الإنهدام الأفرو آسيوية وهي من أكثر بقاع الأرض انخفاضا، وتقع على انخفاض حوالي ٣٨٠م تحت سطح البحر.

وتمتد الأغوار الفلسطينية على الجهة الشرقية للضفة الغربية: من عين جدي (البحر الميت) جنوباً إلى ما يعرف ب "تل مقحوز" على حدود بيسان شمالاً داخل الخط الأخضر. ومن نهر الأردن شرقاً حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية للأغوار غرباً.وهذه المنطقة تشكل حوالي٢٨,٥٪ من مساحة الضفة الغربية (٢٤٠٠ كم مربع).

محطة بارزة

تتميز منطقة الأغـوار بأهميتها الإستراتيجية والحيوية بالنسبة للفلسطينيين، فحدودها مع الأردن تعتبر المتنفس الوحيد للدولة الفلسطينية المستقبلية، وتشكل بداية للتواصل الفلسطيني العربي ومنفذا وحيدا للتنقل والتجارة مع الشرق الأوسط وبقية دول العالم. ولعل موقعها الجغرافي المميز الذي يضم البحر الميت ومدينة أريحا التاريخية (٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد) ونهر الأردن، وطبيعتها المناخية الفريدة... كل ذلك يجعلها محطة بارزة لاجتذاب السياح من كافة أنحاء العالم ومركزا للصناعات الإستخراجية والتحويلية.

تعتبر منطقة الأغوار سلة الغذاء للدولة الفلسطينية المستقبلية فمساحاتها الشاسعة، وتربتها الخصبة، ومصادر مياهها الوفيرة تجعل بالإمكان الاعتماد على الزراعة معظم أشهر السنة. كما تعتبر الأغوار مصدر دخل سياحي رئيسي بعد القدس مباشرة نظرا لوجود العديد من المعالم التاريخية والحضارية فيها، فغور الأردن غني بالموارد المعدنية والبحر الميت واحد من أغنى هذه المصادر في العالم، حيث توجد في المنطقة كميات هائلة من كلوريد البوتاسيوم والصوديوم والماغنيزيوم والكالسيوم والرومين تقدر بملايين الأطنان، وتبلغ نسبة الملح في مياه البحر الميت حوالي ٣٠٪.

من هنا فإن الأغوار بموقعها ومصادر مياهها وأراضيها الزراعية وثرواتها المعدنية والسياحية تشكل الانطلاقة الأولى لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل. لكن استهداف الاحتلال لها منذ عام ١٩٦٧ وإحكام قبضته عليها وإبقاء المساحة العظمى منها تحت السيطرة الإسرائيلية ومن ثم عزلها بالجدار والحد من الوجود الفلسطيني فيها من خلال ممارسة سياسات وقف التطور السكاني والنمو العمراني ومصادرة الأراضي وإغلاقها.. كل ذلك قد شكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي الفلسطيني والتواصل مع التجارة الدولية. وأصبح ينذر بطمس الوجود الفلسطيني في تلك البقعة الفلسطينية الحيوية.

مظاهر الضم

سيطرت سلطات الاحتلال على شريط الغور المحاذي للأردن منذ أول يوم لاحتلالها الضفة الغربية لاعتبارات أمنية. فهذا الشريط هو صلة الوصل مع العالم العربي ناهيك عن أهميته الاقتصادية. وعليه فقد انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خططا عديدة لإخضاعه وإحكام السيطرة عليه. وتمثلت هذه الخطط بعزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق ١ – ٥كم وترحيل آلاف السكان الفلسطينيين من مناطق الزور والكتاير إلى الجهة الشرقية من النهر. وقد اعتمدت إسرائيل هذا النهج واستمرت في تنفيذ سياسة عزل مناطق الأغوار عن الجسم الفلسطيني حتى يومنا هذا.

... أراضي فلسطينية مغلقة (مزارع أبو هاشم)

وقد تجلت أكثر مظاهر الضم والتوسع في الفترة التي أعقبت القرار الإسرائيلي الأحادي الجانب بإخلاء مستوطنات قطاع غزة عام ٢٠٠٥، حيث اتجهت سياسات الاستيطان الإسرائيلية باتجاه الأغوار كونها منطقة خصبة ومشجعة على الاستثمار على المدى البعيد خاصة وأن هناك مساحات واسعة من الأراضي ومصادر وفيرة للمياه. لذلك ازداد عدد المستوطنات إلى ٣٦ مستوطنة تضم ما يزيد عن ٦٢٠٠ مستوطن.

وكان رئيس وزراء إسرائيل السابق اريئيل شارون قد أعلن عام ٢٠٠٣ عن قراره إنشاء "جدار شرقي" على امتداد الأغوار يمتد بطول ٣٠٠ كلم من جبال "جلبوع" جلبون شمال غرب الأغوار حتى جنوبي جبل الخليل مروراً بشرقي مدينة القدس. وانسجاماً مع هذا الإعلان، تولى المجلس الوزاري المصغر الخطة التي وضعها وزير الزراعة كاتس لتعزيز الاستيطان في غور الأردن، وقرر استثمار ١٤٥ مليون شيكل بين السنوات ٢٠٠٦–٢٠٠٨ بذريعة تطوير الزراعة. وبموجب ذلك، تبنى المجلس مشروع تشجيع الأزواج الشابة على السكن في غور الأردن. ويتضمن القسم الأول من الخطة تنمية الغور على المستوى الزراعي والانتقال إلى المجال السياحي فيما بعد، كما تتضمن الخطة أيضا توزيع أراضي غور الأردن على المستوطنات الإسرائيلية وخاصة الأراضي التي كانت تحتلها معسكرات الجيش وأخليت فيما بعد.

تابعت إسرائيل اتخاذ إجراءات جديدة تهدف من خلالها إلى فصل منطقة الأغوار الفلسطينية عن الضفة الغربية والحد من الوجود الفلسطيني في المنطقة لفرض أمر واقع قبل تنفيذ خطوة أحادية الجانب محتملة في الضفة الغربية لن يكون غور الأردن مستثنى منها.

فبعد إحكام القبضة على الأغـوار بـدأت بـإجـراءات الحد من التواجد الفلسطيني في المنطقة وتقييد التنقلات من خلال فصل المنطقة فصلاً شبه كامل عن سائر الضفة الغربية، خاصة وأن الجدار الشرقي الذي خططت إسرائيل لبنائه على امتداد الحدود الغربية لغور الأردن جمد حينئذ بسبب الانتقاد الدولي الشديد في أعقاب القرار الصادر عن محكمة العدل العليا في يونيو ٢٠٠٤. ومن ثم تحاول إسرائيل الاستعاضة عن ذلك بتنفيذ سلسلة من الإجراءات تحقق الهدف وهو فصل منطقة الغور عن سائر الضفة الغربية، فالجدار الذي خططت إسرائيل لإقامته يعتبر قائما من ناحية عملية بفعل الحواجز الترابية والخنادق ونقاط التفتيش والمعسكرات والمستوطنات ومناطق التدريب العسكرية.

كما تحاول إسرائيل حشر الفلسطينيين" في المناطق التي عرفت حسب أوسلو "A،B،C" داخل معازل كما هو الحال في مدينة أريحا المحاصرة من جميع الجهات" .

الجدول التالي يبين تصنيف المناطق حسب أوسلو:

التصنيف	الوصف	المناطق	مساحة الأغوار ٢٤٠٠ كم٢	٪ من مجموع المساحة
A	منطقة سيطرة أمنية ومدنية فلسطينية	أريحا، العوجا	٨٥كم	٣,٥٤٪
B	منطقة صلاحية مدنية فلسطينية وصلاحية أمنية إسرائيلية	عين البيضاء، بردلة، فصايل، مرج نعجة، الزبيدات، النصارية	٥٠كم	٢,٠٨٪
C	تحت سيطرة مجالس المستوطنات الاقليمية	٣٦ مستوطنة	١٢٠٠كم	٥٠٪
	مناطق مغلقة	الشريط الحدودي، معسكرات جيش، مناطق بيئية	١٠٦٥ كم	٤٤,٣٧٪
تحت السيطرة الفلسطينية			١٣٥كم	٥,٦٢٪
تحت سيطرة الاحتلال بشكل كلي ومباشر			٢٢٦٥ كم	٩٤,٣٧٪

ومع أنه يمكن للسكان الفلسطينيين في المناطق المصنفة (C) أن يستغلوا بعضا من أراضيهم زراعياً رغم قلتها، إلا أن سلطات الاحتلال تمنع أي تطوير للبنية التحتية في هذه المناطق كاستصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية أو إقامة الحظائر والأبنية وحفر الآبار وبناء البرك والمنشآت الزراعية ومد خطوط المياه .وأكثر من ذلك تقوم بالهدم والمصادرة ومنع الترميم للمباني والمنشآت مما يهدد بقاءها في كثير من الأحيان. وفي المقابل تواصل سلطات الاحتلال توسيع المستوطنات وإقامة البنية التحتية لخدمة المستوطنين في المنطقة.

فصل المقطع الشرقي للجدار والتضييق على السكان داخل الأغوار

... الخندق لعزل البقيعة عن طمون وطوباس

أقيم المقطع الأول من الجدار في الأغوار عام ١٩٩٩ بمحاذاة نهر الأردن وامتد من البحر الميت حتى حدود الخط الأخضر شمالاً بعرض يتراوح ما بين ١ – ٥ كم. وأقيم مقطع آخر عام ٢٠٠٣ يمتد من نهر الأردن شرقاً حتى قرية المطلة شرق محافظة جنين، ليعزل حوالي ٤٠٠٠ دونم من أراضي قرية بردلة إضافة إلى ١٠٠٠ دونم أخرى من أراضي رابا –جنين التي تقع على طول

←

الجدار وتعتبرها إسرائيل منطقة أمنية مغلقة يُمنع الوصول إليها. ولم تترك إسرائيل أية بوابات أو ممرات تسمح للفلسطينيين بفلاحة أراضيهم المعزولة خلف الجدار، إنما تركتها نهبا للمستوطنين كي يزرعوها ويستغلوها.

من ناحية عملية أتمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عملية فصل القطاع الشرقي من الضفة الغربية الذي يشمل المناطق المحاذية لنهر الأردن وغور الأردن ومنطقة شمال البحر الميت والسفوح الشرقية لجبال الضفة. ففي الثاني عشر من كانون الثاني لعام ٢٠٠٦ أعلن كبار قادة الاحتلال عزل الأغوار عن باقي الضفة الغربية وإخراجها نهائياً من ملف التسوية النهائية. وبهذا منع ٢٠٠،٠٠٠ من مالكي الأراضي والمنتفعين منها من دخول المنطقة. وتستمر إسرائيل في تصعيد إجراءاتها العسكرية على الأغوار باتباع أساليب عديدة منها:

– إخضاع التجمعات السكانية المعزولة ضمن حدود المنطقة لإجراءات عسكرية مشددة، تتمثل بنصب الأبراج العسكرية على مداخل القرى وعلى طول شارع ٩٠ ، وتسيير الدوريات العسكرية عليه أربعا وعشرين ساعة، ومداهمة المنازل والقرى وإخضاعها لحظر التجول بصورة دورية ومنظمة.

– منع المالكين ممن لا يحملون عنوان الأغوار من الوصول إلى أراضيهم مما يفقدهم مصدر رزقهم تمهيدا للسيطرة عليها في السنوات القادمة تحت ذريعة " أراضي غائبين " .

– منع المزارعين الفلسطينيين من بيع منتجاتهم للتجار الإسرائيليين عند المعبر المؤدي إلى مناطق ٤٨ (حاجز بردلة بيسان)، مما اضطرهم لقطع مسافة ٥٠ كم للوصول إلى المعبر التجاري في الجلمة بدلاً من ٥كم كانوا يقطعونها سابقا. وهذا بدوره يرفع التكلفة ويعرض المحاصيل للتلف. وقد سُمح في الفترة الأخيرة بإدخال المنتجات الزراعية عبر معبر بردلة بيسان، لكن لا يزال التجار من داخل الخط الأخضر ممنوعين من دخول القرى والتجمعات الزراعية الفلسطينية بحجج أمنية واهية. وهذا يعني عدم إمكانية معاينة البضاعة والبيع المباشر مما يؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل فيما يختص بالمواصفات والسعر وقبض ثمن البضاعة .

– إغلاق آلاف الدونمات من المراعي أمام مربي الماشية بعد حفر الخنادق المؤدية إليها أو إعلانها مناطق عسكرية مغلقة يمنع الوصول إليها .

– تكريس المشروع الاستيطاني الذي يحسم بشكل مطلق سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية باستكمال الشريط الاستيطاني على الحدود الشرقية بدءا من البحر الميت جنوبا وحتى بيسان شمالا حيث يضم حاليا ٣٦ مستوطنة. وهذا العدد يشمل المواقع العسكرية. وبذلك تكون إسرائيل قد سيطرت على منطقة الأغوار الجنوبية والوسطى والشمالية وبعمق ٢٠ كم هوائيا غربي النهر إضافة إلى امتلاك المخزون المائي الهائل في تلك المنطقة.

– إصدار قرار عسكري إسرائيلي، يمنع الإقامة في الأغوار لغير أهلها مع اعتقال وترحيل من يلقى القبض عليهم من غير حملة هوية الأغوار.

– منع نقل عناوين الفلسطينيين في بطاقات هوياتهم إلى الأغوار .

– إعادة الإدارة المدنية " الحكم العسكري " والشروع بالضغط على السكان الفلسطينيين وقادة المجتمع المحلي من اجل التوجه إلى الإدارة المدنية في تعاملاتهم.

– تشديد إجراءات الدخول والخروج من أريحا من خلال إقامة حصار حول المدينة يتمثل بالإجراءات التالية:

١. إقامة سبعة حواجز حول المدينة خاصة على المداخل الموصلة إلى شارع ٩٠.

٢. إحاطة مدينة أريحا بخندق بعمق ٢م وعرض يتراوح ما بين ٢ – ٥م على امتداد ٣٠كم.

٣. إغلاق جميع مداخل أريحا بالمكعبات الإسمنتية والأتربة والإبقاء فقط على اثنين يتحكم بهما الجيش الإسرائيلي .

٤. وقف التعامل مع مكتب التنسيق المدني الفلسطيني في أريحا .

٥. اجتياحات متكررة للمدينة وقتل واعتقال العديد من السكان الفلسطينيين .

٦. هدم وتخريب المنشآت العامة بالقصف والتجريف لخلق حالة من الفوضى .

٧. منع وصول السيارات الفلسطينية والأدلاء السياحيين والمجموعات السياحية من أريحا إلى البحر الميت .

▪▪▪ حاجز الحمرا

سياسة تشجيع الاستيطان وقهر الفلسطينيين

بدأت موجة الاستيطان الأولى على أراضي الأغوار عام ١٩٦٨، حيث أقامت حكومة الاحتلال التي تزعمها حزب العمل في تلك السنة ثلاث مستوطنات على امتداد الأغوار. وهذه المستوطنات هي محولا في الشمال وارجمان في الوسط وكاليا في الجنوب. وكانت هذه بداية لتنفيذ مخطط استيطاني شامل ومنظم لإقامة حزام استيطاني على طول الجهة الشرقية للضفة الغربية. وجاء المخطط استنادا إلى مشروع قدمه يغئال الون" ، احد قادة حزب العمل، في تموز عام ١٩٦٧ وعُرف ب" خطة الون" اقترح خلالها عدة توصيات لإخراج "إسرائيل" مما اسماه بالخطر الديمغرافي عن طريق إقامة مستوطنات أمنية على أراضي الضفة الغربية وتركيزها في أماكن ذات كثافة سكانية فلسطينية منخفضة وتحديدا في الأغوار.

وعلى هذا الأساس باشرت سلطات الاحتلال بإقامة مستوطنة محولا وهي أول مستوطنة تقام في المنطقة على أراضي مواطنين من قريتي بردلة وعين البيضا الذين صودرت أراضيهم تحت حجج وذرائع مختلفة منها تصنيف جزء من هذه الأراضي بمناطق عسكرية مغلقة، وأخرى أراضي دولة وأملاك غائبين.

▪▪▪ اغلاق المراعي أمام المزارعين في الغور الشمالي

المستوطنون	الفلسطينيون
٧٥٪ خصومات على الخدمات التي تقدمها لهم من كهرباء، مياه الشرب، الاتصالات والمواصلات، في حين الخدمات التعليمية والصحية ومياه الري تقدم لهم مجانا.	لا تزال الكثير من القرى والتجمعات الفلسطينية غير مربوطة بخدمة التيار الكهربائي ومياه الشرب. وهي بدون مدارس ومراكز صحية كونها تقع في مناطق C أي أن الصلاحية لإعطاء تراخيص فيها هي للجانب الإسرائيلي
تقدم سلطات الاحتلال لكل مستوطن جديد سكنا.	لا يسمح بالبناء إلا في ٥ مناطق وأريحا المحددة حسب اتفاق اوسلو. ويهدم بيت كل فلسطيني يبني خارج هذه المناطق.
تمنح كل أسرة استيطانية ٧٠ دونما زراعيا فور قدومها للعيش في الأغوار .	¬ تصادر الأرض التي تقع حول المستوطنات والمعسكرات ومناطق التدريب بحجج أمنية. ¬ تصادر ارض من ثبت انه غير موجود في الإحصاء بعد الاحتلال حتى وإن كان ورثته موجودين. ¬ تصادر كل ارض لا يفلحها صاحبها لمدة ثلاث سنوات متتالية حتى وإن كانت مغلقة بقرار من السلطات العسكرية. ¬ يمكن للسلطات العسكرية منح ارض تسيطر عليها للمستوطنات المدنية. ولا يمكن إعادتها لصاحبها الفلسطيني" قانون إسرائيلي".
قرض طويل الأمد يقدر ب ٢٠،٠٠٠ دولار أميركي ,لكي يبدأ المستوطن حياته الجديدة.	ما يعرف" بصناديق التنمية " التي أعطت قروضا بفوائد لمزارعين فلسطينيين في الأغوار إما أنهم اضطّروا لبيع أرضهم أو أنها صودرت أو تم الحجز عليها بعد أن عجز أصحابها عن السداد لتضاعف القيمة الربوية!
منظمات غير حكومية تقدم دعما مهولا لإنشاء ودعم مشاريع فردية للمستوطنين ومشاريع إستراتيجية عملاقة " برك مياه ضخمة جدا تتسع ل١٠ ملايين م٣ " وإقامة طرق وغير ذلك.	لا يسمح بإقامة مشاريع إستراتيجية. وتتجه الكثير من المؤسسات لتمويل مشاريع تطبيعية أو أنها ترفض العمل بالمشاريع الإستراتيجية في الأغوار.
يستطيع المستوطن أن يصل الأسواق المحلية في ساعات قليلة. ويستطيع أن يصدر إلى كل دول العالم عبر الشركات الإسرائيلية.	يحرم المزارع الفلسطيني من إمكانية التصدير بحرية. وقد لا يستطيع الوصول إلى السوق المحلي لعدة أيام . فيما لا يمكنه بناء بيت تعبئة في حقله تحت كل الظروف.
يتوفر للمستوطنين كل ما يحتاجونه من مياه الشرب والزراعة وبالكميات التي يريدون	لم يسمح لأي فلسطيني حفر أو إنشاء أي بئر زراعي منذ الاحتلال. ولا يسمح بإقامة البرك لتجميع المياه ولا يسمح بالترميم للمباني أو المنشآت الزراعية.

تسارعت العملية الاستيطانية في المنطقة في السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، حيث أقامت سلطات الاحتلال في تلك الفترة مستوطنات في أنحاء متفرقة من الأغوار، وتنوعت هذه المستوطنات بتنوع أهداف الاحتلال من وراء إنشائها، فمنها المستوطنات الزراعية والصناعية والسياحية والدينية والعسكرية.

ومنذ التسعينيات وحتى الآن أنشأت سلطات الاحتلال ١١ مستوطنة، ليصل عدد المستوطنات اليوم إلى ٣٦ مستوطنة يسكنها ما يقارب ٦٢٠٠ مستوطن يتبعون لمجلسين إقليميين" بكعات هيردن وعربا" . ويسيطر هذان المجلسان على نصف مساحة الأغوار، أي ما يعادل ١٢٠٠ كم مربع، وتوفر لهم حكومة الاحتلال مستوى عاليا من الخدمات المجانية ويتوسعون باستمرار على أراضي أصحابها الفلسطينيين الذين يحرمون منها أو من ممارسة أية نشاطات تتعلق بالأرض، فيما تسمح سلطات الاحتلال للمستوطنين بممارسة كافة النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية دون قيد أو شرط.

ومنذ الاحتلال تسعى إسرائيل لاستقطاب اكبر عدد من المستوطنين إلى الأغوار وزادت الحملة بعد اخلاء مستوطنات قطاع غزة. ولتشجيع الاستيطان في المنطقة لجأت سلطات الاحتلال إلى توسيع دائرة المنح والتسهيلات للمستوطنين في الأغوار جنبا إلى جنب مع حملة من الضغط والترهيب والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين. ويبين الجدول أدناه صورة واقعية مبسطة عما يجري :

▪▪▪ مدرسة دينية للمستوطنين في الغور الشمالي

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

▪▪▪ مزارع فلسطينية في منطقة النصارية بالأغوار الوسطى

تكتسب منطقة الأغـوار أهمية رئيسية في توفير الـغذاء وعـائداته إلـى كافة أرجاء الوطن، ويبلغ حجم الإنتاج فيها حوالي ٣٥٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي الفلسطيني: فهي تنتج ٦٠٪ من إجمالي الناتج الفلسطيني من الخضار، و٤٠٪ من الحمضيات، و١٠٠٪ من الموز. ويعود ذلك لوقوعها تحت مستوى سطح البحر بحيث تعتبر دفيئة طبيعية ضخمة. وفي فصل الشتاء تنضج فيها معظم المحاصيل الزراعية في وقت مبكر. وقد استُهدف قطاع الزراعة بشكل منظم من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ فدُمرت النشاطات الزراعية المحاذية لمجرى نهر الأردن وصودرت العديد من الأراضي الزراعية الخصبة كما أصبح التصدير إلى الأسواق العربية رهنا بالموافقة الإسرائيلية. ومن هنا أصبحت السوق الإسرائيلية هي المتحكم الأول بالمحاصيل الفلسطينية إذا لم تجد لها مراكز للتسويق في الضفة الغربية.

ولا يزال القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني من ممارسات الاحتلال ومن أبرزها:

١. الاعتماد الكلي على مدخلات الإنتـاج الإسرائيلية " أسمدة، بـذور، أدويـة، بلاستيك، شبكات ري وغيرها". وتكمن الصعوبة البالغة أو الاستحالة أحيانا في إيجاد بدائل للسلع الإسرائيلية مما يعني تحكم الشركات الإسرائيلية في السعر والنوع والمواصفات.

٢. الاستمرار في مصادرة الأراضـي الزراعية لإتمام المقطع الشرقي من الجدار وتوسيع المستوطنات، بالإضافة إلى المناطق العسكرية المغلقة.

٣. إغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية التي تُنتج في المستوطنات المقامة على أراضـي الفلسطينيين في الأغـوار وتحديدا في فترة الـذروة للإنتاج الفلسطيني بهدف القضاء على السلع الفلسطينية التي قد تستحوذ على جزء من السوق الفلسطيني ولكنها غالبا ما تكون سلعا من الصنف الثاني الذي لا يصلح للتصدير .

٤. سياسة هدم وتدمير البنية التحتية الزراعية مثل تجريف الأراضي والمشاتل، هدم المنشآت الزراعية كالبركسات الزراعية والجدران الاستنادية، هدم وتدمير البرك المائية وشبكات الري.٥.

▪▪▪ مزارع فلسطيني يقف أمام حطام بركة ري زراعية في الفروش

٦. منع بناء آبار جديدة أو ترميم الآبـار القائمة وحفر آبار عميقة قرب الينابيع والآبـار الفلسطينية لمنع تدفق المياه إلى المزارع الفلسطينية، حيث تقوم شركة ميكوروت الإسرائيلية بأعمال الحفر والبناء.

٧. تدمير قطاع الثروة الحيوانية عن طريق هدم الحظائر وفرض غرامات عالية على أصحاب المواشي إن دخلت ماشيتهم مناطق تحظر إسرائيل على الفلسطينيين الدخول إليها.

٨. منع دخـول أصحـاب الأراضـي ممن لا يحملون عنـوان الأغـوار إلـى أراضيهم لفلاحتها.

٩. إغلاق الأسواق أمام المزارعين" السوق العربي والإقليمي والإسرائيلي" وحتى المحلي الذي يكون الوصول إليه بالغ الصعوبة نتيجة إغلاق المدن الفلسطينية الرئيسية .

الأسواق في الضفة الغربية

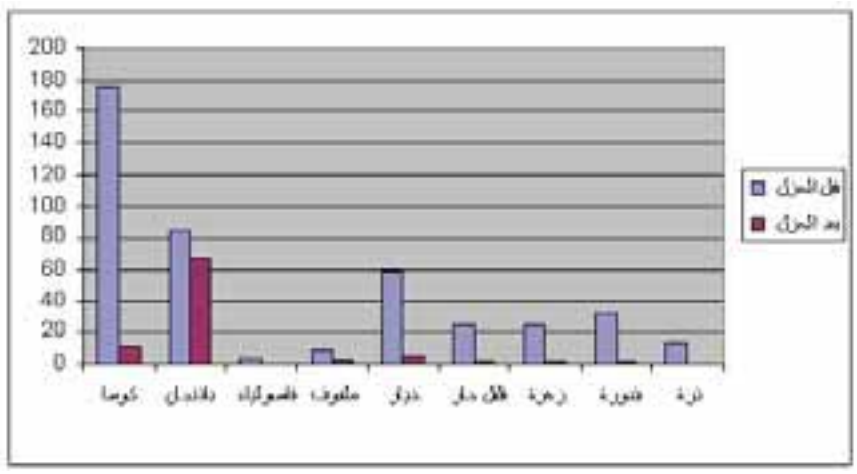

▪▪▪ مقارنة بين معدلات التسويق إلى أسواق الضفة الغربية قبل العزل (٢٠٠٠- ٢٠٠١) وبعد العزل(٢٠٠٦)

يخضع التسويق إلى الأسـواق المركزية الفلسطينية في المحافظات المختلفة إلـى وضـع الـحواجـز العسكرية والـظروف الأمنية بشكل عام وما إذا كان هناك إغلاق في المدن المركزية. وفي الأوضاع العادية يحتاج المـزارع إلـى ٣ سـاعات كحد أقصى للـوصول إلـى أسـواق الضفة، لكن بوجود الحواجز فان المدة تتضاعف لتصل حوالي ٦ ساعات فأكثر على الحواجز مما يؤدي إلى تلف المحصول. وكثيرا ما تمنع قوات الاحتلال سائقي شاحنات الخضار من المرور عبر الحواجز والمعابر وبالتالي يعود المحصول بالكامل.

ولعل نقل المحاصيل عبر الحواجز والمعابر يعني خسارة المزارع في جميع الأحوال، نظرا لتدني مستوى الجودة بعد ساعات الانتظار الطويلة، وبالتالي انخفاض الأسعار بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل.

ومنذ إعلانها عزل الأغوار، أغلقت قوات الاحتلال جميع الحواجز التي تصل الأغـوار بالجسم الفلسطيني ومُنعت شاحنات الخضار من عبور الحواجز دون حصولهم على تصاريح خاصة.

الأسواق داخل الخط الأخضر

▪▪▪ مزارع معزولة في الغور الشمالي

ساهمت إسرائيل منذ احتلالها للأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧ بعزل المزارعين عن الأسواق العربية، لتصبح السوق الإسرائيلية بـعد ذلـك مـن أهـم الأسـواق الـتصديرية بـالـنسبة للمحاصيل الفلسطينية تليها مراكز التسويق في محافظات الضفة مثل نابلس وجنين ورام الله وغيرها.

ففي مرحلة ما قبل اندلاع الانتفاضة الحالية، كان المزارعون الفلسطينيون يبيعون محاصيلهم للتجار الإسرائيليين مباشرة من الحقول، ولم تتطلب عملية تسويق المنتجات داخل الخط الأخضر معايير وإجراءات خاصة، بل قامت بالأساس على الشروط التي يتفق عليها الطرفان(التاجر والمزارع).

لكن منذ انـدلاع الانتفاضة عـام ٢٠٠٠، بـدأت قـوات الاحتلال تمنع الشاحنات الإسرائيلية من الوصول إلى الحقول الفلسطينية، واشترطت نظام بـاك تو بـاك (back to back) للنقل وتصدير البضاعة إلى الأسواق داخل الخط الأخضر، ويعني ذلك أن يقوم المـزارع الفلسطيني بنقل محاصيله بواسطة شاحنة فلسطينية إلى معبر بردلة – بيسان الواقع على الخط الأخضر وهناك يقوم بتفريغ الحمولة في شاحنة إسرائيلية لنقلها إلى الأسواق.

كما اشترطت قوات الاحتلال على المزارعين إجراء فحص مخبري للمحاصيل التي يتم تسويقها عبر المعبر في مختبر إسرائيلي، تشمل عملية الفحص (درجة السمية، كمية الترسبات الدوائية، نوعية التربة وغيرها)، وتكون نتيجة الفحص بمثابة التصريح الذي يعتمده الجنود للسماح بدخول المحاصيل عبر المعبر.

وعملية الفحص هذه ليست إلا جزءا من العراقيل التي وضعتها سلطات الاحـتـلال لخـنق المـزارعـين والتضييق عليهم، فنتيجة الفحص ليست معيار المصادقة على سلامة المحصول، ولكن يريد الاحتلال بها تقنين منح التصاريح بالكميات التي يريد إدخالها وللجهة التي يريد وفق متطلبات السوق الإسرائيلية مع الإبقاء على عامل حماية المنتج من قبل المزارعين داخل إسرائيل. وكثيرا ما يقوم المزارعون بقطف العينة المطلوبة للفحص من نفس المزرعة ويرسلونها للفحص لدى الإسرائيليين بأسماء مزارعين مختلفين فتاتي النتيجة مختلفة.

بعض الأسماء تنجح عيناتهم بالفحص وأخرى لا تحقق شروط السلامة، حسب المختبر الإسرائيلي طبعا، علما بأنها من نفس الحقل. وإذا ما كان السوق الإسرائيلي بحاجة للسلعة الفلسطينية لعدم توفرها لدى المزارعين الإسرائيليين عندها لا يتم إجراء أي نوع من الفحوصات .

ومن الجدير ذكره إن جميع الإجـراءات السابقة، من فحص وتعبئة ونقل، تكون على حساب المـزارع الخـاص، مما يزيد من تكلفة الإنتاج والتسويق، وفي المقابل لا يتم رفع أسعار المحاصيل. وقد أدى ذلك إلـى انخفاض كمية المحاصيل التي تدخل الأسـواق داخل الخط الأخضر، وقد بلغت كميات المحاصيل لأسواق الداخل من سوق أريحا المركزي عام ٢٠٠٠ (١٩٠٠ طن)، في حين انخفضت هذه الكمية إلى ١٥ طنا فقط عام ٢٠٠١.

الحواجز والاغلاقات في الاغوار

وعلاوة على ذلك ثمة سلسلة من الإجراءات القمعية الهادفة إلى عزل المنطقة عن باقي الجسد الفلسطيني حيث أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة ١٧ حاجزاً عسكريا، سبعة منها حول منطقة أريحا. كما شدّد الجيش الإسرائيلي من إجراءاته المفروضة على مرور الفلسطينيين عبر هذه الحواجز وأصبح يقتصر المرور عبرها على سكان غور الأردن فقط وحسب بطاقة الهوية. أما باقي سكان الضفة الغربية، فيطلب منهم عند الحواجز الموصلة إلى خط ٩٠ إبراز تصريح خاص تصدره الإدارة المدنية.

وفيما يلي قائمة بالحواجز المنتشرة في المنطقة حاليا:

رقم	اسم الحاجز	موقعه	ساعات فتح الحاجز		نوع الحاجز	عناصر الحاجز
			من	إلى		
1	حاجز أريحا الجنوبي DCO	مدخل أريحا الجنوبي	5 صباحاً	10 مساءً	ثابت + بوابة إجراءات مشددة	جيش + شرطة + ارتباط
	بوابة الحاجز الجنوبي	مدخل أريحا الجنوبي	5 صباحاً	7 مساءً	ثابت/ معبر تجاري إغلاق (جمعة+سبت)	جيش + شرطة + ارتباط
2	حاجز الديوك "نعران"	شمال شرق أريحا	6 صباحاً 5 مساءً		ثابت+بوابة إجراءات مشددة	جيش + شرطة + ارتباط
3	حاجز النويعمة	شمال أريحا	مغلق بمكعبات إسمنتية		ثابت/ مغلق	دوريات حرس حدود
4	حاجز الطيبة " كراميلوا"	شمال غرب أريحا	مفتوح/ دائم		ثابت	جيش + شرطة
5	حاجز وادي القلط	جنوب غرب أريحا	مغلق بمكعبات إسمنتية		ثابت+ بوابة+ خندق	جيش
6	حاجز الحمرا "البقيعة"	النصارية ووادي الباذان	5 صباحاً	10 مساءً	ثابت+بوابة إجراءات مشددة	جيش + شرطة
7	حاجز تياسير	قرب قرية تياسير	5 صباحاً	9 مساءً	ثابت+بوابة/ تجاري إجراءات مشددة	جيش + شرطة
8	حاجز معاليه افرايم "غيت تيت"	مدخل مستوطنة افرايم	6 صباحاً	9 مساءً	ثابت إجراءات مشددة	جيش + مستوطنين
9	حاجز العوجا	طريق المعرجات	يومياً		ثابت إجراءات مشددة	حرس حدود
10	حاجز مدخل اريحا الجنوبي	مفرق فيرد أريحا	يومياً		غير ثابت	حرس حدود + شرطة
11	حاجز الخان الأحمر "ابو جورج"	مفرق القدس – حزما	يومياً		غير ثابت	شرطة
12	حاجز دير حجلا	مفرق البحر الميت – دير حجلا	6 صباحاً	9 مساءً	غير ثابت/ دوريات متنقلة	حرس حدود
13	حاجز معاليه ادوميم	مدخل مستوطنة معاليه ادوميم	6 صباحاً السبت: 9 صباحاً	9:30 مساءً 6مساءً	ثابت	حرس حدود + شرطة
14	حاجز 07	مدخل الخان الأحمر	6 صباحاً السبت: 9 صباحاً	9:30 مساءً 6 مساءً	غير ثابت	حرس حدود + شرطة
15	حاجز بيسان بردلة	على الخط الاخضر	مفتوح للإسرائيليين فقط		ثابت	جيش + حرس حدود
16	حاجز مدخل بردلة	مدخل بردلة	مفتوح حالياً		مكعبات اسمنتية/ غير ثابت	جيش + حرس حدود
17	حاجز البحر الميت	طريق البحر الميت	حاجز طيار			حرس حدود

▪▪▪المصدر: الارتباط المدني – أريحا

هذا وحولت سلطات الاحتلال ثلاثة من هذه الحواجز (الحمرا ، تياسير وبردلة بيسان) إلى معابر حدودية كبيرة على شاكلة معبر قلنديا وجهزتها بغرف التفتيش ومسارب للمشاة والمركبات المتحركة، ويخضع الفلسطينيون الذين يسلكون هذه المعابر لإجراءات تفتيش طويلة ومعقدة وغير إنسانية ينشأ عنها الكثير من المعاناة:

١. الانتظار لساعات طويلة في أوقات الحر والبرد الشديدين.
٢. الخضوع الدائم لمزاج الجنود على الحاجز.
٣. التفتيش الجسدي الدقيق في غرف التفتيش وإجبار الناس على خلع ملابسهم.
٤. إخضاع المواطنين إلى قوانين السن ومنع الفئة العمرية دون سن الثلاثين من عبور الحواجز وخاصة في الأعياد الإسرائيلية والعطل الرسمية وأوقات الطوق والمنع الأمني.
٥. اهانة المواطنين بالضرب الجسدي المبرح والاستهزاء والعبث بحاجياتهم الشخصية أو حتى مصادرتها كالهواتف النقالة والحقائب الشخصية وغيرها.
٦. منعهم من إدخال بعض المواد التموينية وخاصة الخبز، والاحتياجات المنزلية كأنابيب الغاز، المنظفات الكيماوية، الخلايا الشمسية وذلك بحجج الدواعي الأمنية.
٧.منعهم من إدخال مدخلات العمل الزراعي كالأسمدة والمبيدات والأدوية الزراعية، وكذلك الأدوات الزراعية كالمنجل والفأس وغيرها دون تصاريح خاصة.

خارطة الحواجز في الضفة الغربية

نيسان 2007

▪▪▪ المصدر: موقع مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية UNOCHA http://www.ochaopt.org/documents/WestBank__April07.pdf

المستوطنات في الاغوار

خارطة الجدار والمستوطنات في الضفة الغربية – يناير 2007

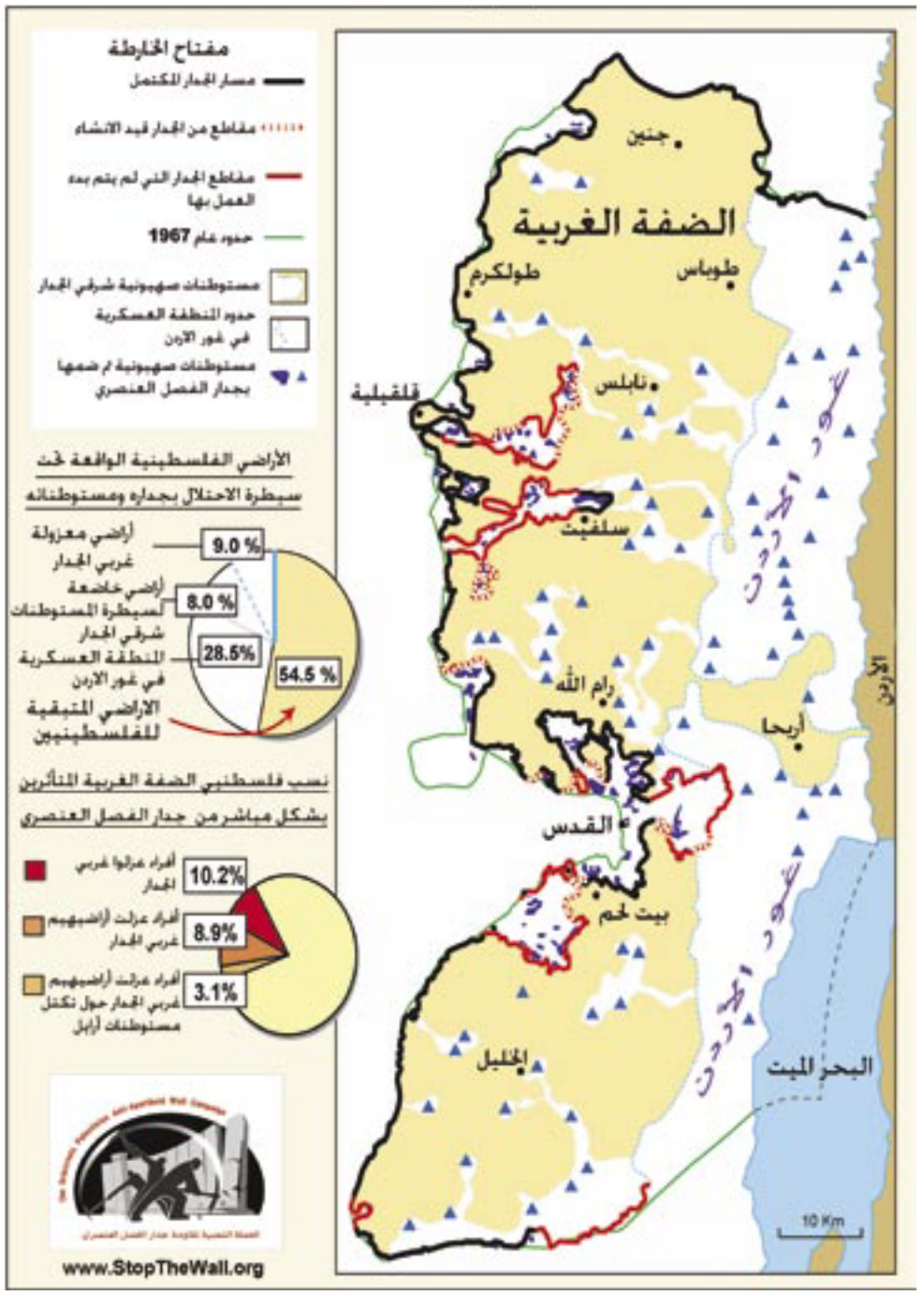

المصدر: وحدة دعم المفاوضات http://www.nad-plo.org/news-updates/Wall%20Map%20February2007.pdf

إذن فالعملية الاستيطانية في الأغوار لم تتوقف، بل تشهد أعمال توسع متواصلة لحدود المستوطنات إما لإقامة وحدات سكنية جديدة داخلها أو من اجل تطوير وتعزيز بنيتها التحتية. ويبين الجدول التالي تفاصيل المستوطنات المدنية في الأغوار اليوم. ولا يشمل المواقع العسكرية ونقاط المراقبة الحدودية ومواقع الآبار والخزانات المائية:

الرقم	اسم المستوطنة	المساحة (دونم)	تاريخ الإنشاء	عدد المستوطنين	النشاطات الاستيطانية فيها
1	محولا	233	1968	362	نخيل ,تمور, عنب , توابل , أعشاب طبية , حمضيات ,ورد, إعشاب علفية, رمان,خضروات , حبش ,دجاج , اسكدنيا
2	جفعات سليت		2002	4 عائلات	ليس بعد
3	شدموت محولا	609	1979	516	نخيل ,تمور, عنب , توابل , اعشاب طبية , حمضيات ,ورد, أعشاب علفية, رمان,خضروات , حبش ,دجاج , اسكدنيا , تربية أبقار
4	روتم	50	2001	18	زيتون , نخيل, تمور
5	حمدات		1997	140	عنب , ورد , أعشاب طبية , توابل
6	روعي	264	1976	117	عنب, ورد., أعشاب طبية , توابل,حمضيات
7	بقعوت	675	1972	156	عنب, حبش قاق كبير صناعي.تين , زهور,رمان ,نخيل
8	الحمرا		1971	132	بصل, بندورة, صناعي ورد.إنتاج بذور مهجنة
9	مخورا		1973	120	ضمان ارض ,خضروات ,ورد
10	ارجمان	833	1968	166	أعشاب, ورد جوري, عنب, ضمان للزبيدات 140 دونم 250 شيكل.
11	مسواه	817	1970	136	عنب, تمور, ورد, خضروات.نخيل
12	هل 777		1999	12	
13	جفعات عولم		1998	0	
14	هل 836		1998	95	
15	يافيط	1066	1980	99	مفكاش مطعم, نخيل, ضمان ارض باذنجان(دكتور ختسيل طبيب الباذنجان).
16	معاليه افرايم	714	1970	1423	مدينة موظفين , نجارة, حدادة, مصنع كرتون, بلاستيك, مدرسة متدينين.مكيفات , غسالات , ثلاجات , ملابس , طباعة ومواد دعائية ,
17	جتيت		1973	191	أعشاب طبية, ورد, عنب.خضروات ,عنب ,نخيل
18	بتسائيل		1975	215	عنب, قات, ورد.نخيل , خضروات , أعشاب طبية , ورد , موز , حمضيات
19	تومر	366	1978	281	شيري, فلفل, ارض شوكي, تمور, موز.
20	جلجال	650	1970	164	أبحاث زراعية, عنب ليمون, استنساخ نخل, نجيل, حبش, بقر.
21	نتيف هاجدود	1037	1976	127	عنب, ضمان خضروات, شمام ذره.نخيل
22	نيران	225	1977	49	كيبودس, دجاج, عنب, بلح, موز,بيض,تربية أبقار عجول
23	يتاف		1970	156	شلال العوجا, نخيل, عنب, خضروات.ورد
24	متزريه كرميم		2001	1367	
25	كوخاف حاشاحار		1977	1449	
26	معليه شلومو		1999	9 عائلات	
27	معليه شلومو الجنوبية		2003	0	
28	نعومي	425	1982	130	أعشاب طبية, خضروات, تمور, ورد , أعشاب رعوية
29	مفوت جريكو		1999	20	نخل.
30	مزيبه يريخو		1978	1563	خضروات, ورد.
31	فريد يريخو		1980	156	
32	مول نيفو	66	2001	1 مراة واحدة	خدمات حكومية, بيت تعبئة, للتصدير, برادات تخزين.
33	بيت حعرفا	25	1980	83	نخل على المجاري, بطيخ, بصل, شمام, عنب.
34	الموج		1977	159	كيبوتس, بقر, نخيل, بطيخ, بصل, عنب.
35	كاليا	417	1968	271	نخيل, نعام, عنب, بطيخ.
36	متزبي شالوم		1971	180	سياحية .

مواطن هدم منزله في الجفتلك

السيطرة الاسرئيلية على موارد المياه

تقع منطقة الأغوار ضمن حدود الحوض الجوفي الشرقي أحد أقطاب المثلث المائي الفلسطيني. فيما يقع ضمن حدود الأغوار نهر الأردن وهو الوحيد الذي يطل على الضفة الغربية. وهناك أيضا البحر الميت الذي يعتبر من أكثر الظواهر البيئية والجغرافية في العالم فرادة.

بدأت سلطات الاحتلال بالسيطرة على مصادر المياه في الأغوار منذ أول يوم لاحتلالها الضفة الغربية عام ١٩٦٧، حيث قامت بتدمير عشرات الآبار الزراعية التي كان يستخدمها المزارعون الفلسطينيون لري مزروعاتهم، وأبعدتهم عن مصادر المياه الرئيسية وخاصة القريبة من نهر الأردن. هذا بالإضافة إلى استنزافها لمياه المنطقة من خلال شركة ميكروت التي أعطيت الامتياز الأول لاحتكار أعمال الحفر والترميم وتوزيع المياه وبيعها، فباشرت بحفر آبار ضخمة للمياه وعلى أعماق حرجة مما أدى إلى جفاف وتلوث معظم الآبار الفلسطينية المحفورة من قبل وارتفاع نسبة ملوحتها. لذلك أصبح الفلسطينيون يعانون من شح المياه وتدني مستوى جودتها فاضطروا لسد احتياجاتهم المائية سواء للزراعة أو الاستخدامات المنزلية عن طريق الشراء من شركة ميكروت الإسرائيلية.

وقد مرت عملية نهب مياه الأغوار كما هو الحال في الضفة الغربية بعدة إجراءات أهمها:

• عزل وتدمير ١٦٢ مشروعا للري كان المزارعون يستغلونها لري حقولهم الواقعة إلى الشرق من شارع ٩٠ والقريبة من الحدود الأردنية. وفي حينه تذرعت سلطات الاحتلال أن إغلاقها يأتي لدواع أمنية، فعمدت إلى تدمير المساحات الزراعية التي كانت تروى من هذه الآبار، وحرم آلاف الفلسطينيين من مصدر عيشهم الوحيد (الزراعة)، فيما منعت سلطات الاحتلال المزارعين من تحديث وتطوير هذه الآبار فيما بعد.

مياه شرب في قرية فصايل التحتا

• منذ العام ١٩٦٧ حرمت سلطات الاحتلال الفلسطينيين من حصتهم في نهر الأردن والبالغة حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب. وأدى ذلك إلى تدمير جميع المنشآت الفلسطينية التي كانت مقامة على ضفته والتي كان يستخدمها المزارعون لري أراضيهم الممتدة على مجرى النهر جنوبا. وقد تم إغلاق المنطقة بعمق ١-٥ كم غربا، واستمر الضخ الجائر من النهر لصالح المستوطنات. وعلاوة على ذلك مُنعت مياه الفيضانات "مياه الأودية" في موسم الشتاء من الوصول إلى مجرى نهر الأردن وبالتالي إلى البحر الميت، وتم حجزها في برك ضخمة بمحاذاة النهر وصلت طاقتها الاستيعابية إلى ١٠ مليون متر مكعب، وذلك بتمويل من سلطات الاحتلال واتحاد النساء الصهيونيات في أمريكا .

• السيطرة على مصادر المياه الجوفية، وحفر الآبار على أعماق حرجة تصل إلى التكاوين المائية مما يؤدي إلى رفع مستوى الملوحة واحتكار الحفر والتحديث لصالح شركة ميكوروت الإسرائيلية فقط.

• تقوم قوات الاحتلال بحفر آبار ضخمة على بؤر الآبار الفلسطينية، ويؤدي ذلك إلى إحداث أضرار مباشرة وخطيرة على كمية المياه المتدفقة من هذه الآبار وتجفيفها مع الوقت، وبالتالي تدمير آلاف الدونمات الزراعية التي كانت ترويها وخصوصا في مناطق بردلة، عين البيضا، الجفتلك والعوجا، والفروش ، البقيعا. وفي قرية بردلة الواقعة في الأغوار الشمالية، حفرت شركة ميكوروت بئرين ضخمتين بردلة ١ وبردلة ٢ داخل التجمع السكني لبردلة تضخان حوالي ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة، مما أدى إلى جفاف حوالي ١٢ بئرا و٢٢ نبعا فلسطينيا كانت تزود الفلسطينيين بما يزيد على ٦ مليون متر مكعب سنويا. لذلك أصبح الفلسطينيون يسدون احتياجاتهم المائية بالشراء من آبار شركة ميكوروت التي تم حفرها داخل أراضيهم لخدمة المستوطنات.

• تقوم قوات الاحتلال بإغلاق معظم المناطق ذات الكفاءة في تخزين المياه، بإدراجها ضمن مناطق عسكرية مغلقة، أو محميات طبيعية أو لحجج أمنية أو لكونها قريبة من المستوطنات.

• تمتاز الآبار الفلسطينية بعمقها الضحل وقلة استخراج المياه منها، فسلطات الاحتلال لا تسمح للفلسطينيين بحفر آبار ري جديدة أو تغيير مكانها، وتحدد كمية المياه المسموح للفلسطينيين بضخها من هذه الآبار بواسطة عدّادات يتم تركيبها على الآبار وتفرض عليهم غرامات مالية في حال تجاوزوا الكمية المحددة.

• تلوث المياه الجوفية والينابيع بسبب تسرب المياه العادمة من المستوطنات إلى أحواض المياه ومصادرها، كما حصل في مياه عين واد القلط في أريحا التي تلوثت بفعل المياه العادمة المتدفقة من ميتسبيه يريحوا. وتلوث مياه بئر عرب الزبيدات في قرية الزبيدات بسبب اختلاط مياهه بالمياه العادمة من مستوطنة ارجمان.

• السيطرة الكاملة على البحر الميت وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم فيه، خاصة إذا ما عرفنا أن للفلسطينيين حدودا سياسية في البحر تصل إلى ٤٠ كم جنوبا وحقوق كاملة في الشاطئ تصل إلى ٣٠٪ من مساحة البحر إلا أن هذه المنطقة مغلقة بالكامل ويمنع الفلسطينيون من الوصول إليها أو استثمارها منذ العام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا علما بأن سلطات الإحتلال تستغل هذه المنطقة بالكامل من خلال مشاريع واستثمارات سياحية وصناعية ضخمة تقيمها على امتداد الشاطىء الغربي للبحر.

ولا تقتصر النشاطات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في البحر الميت على استغلال موارده، بل تصل حد استنزافها مما يهدد مستقبل وجوده خلال ٢٠ سنة قادمة. وتشير الصور الجوية إلى انقسام البقعة المائية للبحر الميت إلى قسمين بسبب الانخفاض الحاد في كمية المياه التي تصله والضخ الجائر الذي تقوم به لاستخراج البوتاس، وظهور الثقوب الغائرة التي تتكون نتيجة ابتلاع الأرض لمسطحات من القشرة الأرضية.

وتقوم سلطات الاحتلال كذلك بحجز المياه القادمة من الأودية الغربية لنهر الأردن، مما يقلل حجم التغذية السنوية التي تصل البحر الميت.

الوضع الاجتماعي في الأغوار

يقطن منطقة الأغوار نحو ٣٢٠ ألف نسمة يمتد تواجدهم من منطقة عين جدي وحتى غور بيسان شمالا.

لكن عمدت السلطات الإسرائيلية ومنذ اليوم الأول للاحتلال إلى ممارسة سياسة القتل والإرهاب لدفع الفلسطينيين إلى الهجرة.

وبفعل هذه السياسة قتل المئات وهُدمت عشرات التجمعات السكانية الفلسطينية ودُفع سكانها إلى الهجرة إلى الجانب الأردني من الحدود .

ويصل عدد التجمعات السكانية الفلسطينية التي تقطن في منطقة الأغوار حالياً إلى حوالي ٢٤ تجمعا سكانيا، منها مدينة واحدة هي مدينة أريحا.

وتتبع هذه التجمعات إداريا لمحافظات طوباس، نابلس، وأريحا. وينحدر معظم سكانها من السفوح الغربية للأغوار. وكانوا يسكنون الأغوار في الشتاء لزراعة أراضيهم وفلاحتها، ويغادرونها في الصيف بعد انتهاء الموسم الزراعي.

ويصل عدد سكان الأغوار حالياً إلى حوالي ٥٢٠٠٠ نسمة وهم من سكان المدن والفلاحين والبدو واللاجئين، ويعتمدون في معيشتهم على العمل الزراعي بالدرجة الأولى.

أما من ناحية التضاريس والتنظيم الإداري فتقسم الأغوار إلى ثلاثة أقسام:

١. الأغوار الشمالية: وتضم قرى بردلة، عين البيضاء، الحمة، الساكوت، القاعون، ومنطقة المالح. وتتبع إدارياً لمحافظة طوباس.

وينحدر معظم سكانها من مناطق الغرب مثل طوباس وطمون وتياسير حيث يشاركون السكان ملكية الأرض أيضا.

وثمة جزء من هؤلاء السكان يشكّلون تجمعات بدوية تأتي من جنوب الضفة.

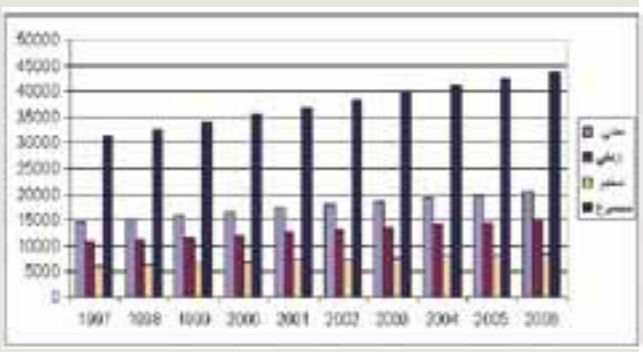

إحصائيات لعدد السكان حسب نوع التجمع في مختلف مناطق الأغوار حتى منتصف عام ٢٠٠٦

تعرضت منطقة الأغوار لتغيرات سكانية واضحة تعود بالدرجة الأولى إلى سياسة التهجير والتطهير العرقي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ كان

محافظة طوباس والاغوار الشمالية

حزيران ٢٠٠٦

المصدر: وحدة دعم المفاوضات
http://www.nad-plo.org/ar/news-updates/tubas__arabic.pdf

٢. الأغوار الوسطى: وتضم قرى الجفتلك، مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، فروش بيت دجن، النصارية، بيت حسن، وعين شبلي. وتتبع إدارياً لمحافظتي نابلس وأريحا. وتربط السكان صلات اجتماعية وعشائرية واشتراك في ملكية الأرض مع التجمعات السكانية الواقعة في شمال الوسط الغربي مثل: طوباس، طلوزة، نابلس، الفارعة، الباذان، عقربا، بيت فوريك. أما باقي السكان فهم لاجئون من بئر السبع وبيسان وعجور.

٣. الأغوار الجنوبية:

ويتبع سكانها إدارياً لمدينة أريحا بينما ينحدر أصحاب الأراضي وملاكها من مناطق عقربا، رام الله، القدس، وبيت لحم. وتصنف ٨٠٪ من أراضي المنطقة بأنها أملاك دولة.

a. مناطق العوجا وفصايل: غالبية سكان فصايل هم من اللاجئين، بينما تنتمي غالبية سكان العوجا إلى العشائر التي سكنت المنطقة منذ مئات السنين. (عشائر النجوم والجهالين والكعابنة ومليحات وطريفات العامرين).

b. منطقة أريحا: وتضم مدينة أريحا، وفرية الديوك، والنعومية، وعين السلطان. ومعظم سكان هذه المنطقة هم من اللاجئين باستثناء الرياحنة الذين يعتبرون من السكان الأصليين ويشكلون حوالي ٤٠٪.

c. منطقة الخان الأحمر، النبي موسى، ووادي القلط، وهي منطقة تجمع بدوي ولا يوجد فيها مجال للزراعة النباتية.

سياسة منع البناء في فصايل الفوقا

ويبين الجدول التالي إحصاء بأعداد السكان في أبرز التجمعات السكانية في منطقة الأغوار حسب موقع السكن:

عدد سكان الأغوار في المناطق التابعة لمنطقة طوباس حسب التجمع –2006 2010

اسم التجمع	عدد السكان في منتصف العام				
	2006	2007	2008	2009	2010
بَرْدَلَة	1،577	1،626	1،675	1،724	1،773
عِيْن البَيْضَا	1،081	1،114	1،148	1،182	1،215
كَرْدَلَة	165	170	176	181	186
الفَارِسِيَّة	213	220	226	233	240
المالح	206	213	219	226	232
الحَدِيدِيَّة	183	189	194	200	206

عدد سكان الأغوار في المناطق التابعة لمحافظة نابلس حسب التجمع –2006 2010

اسم التجمع	عدد السكان في منتصف العام				
	2006	2007	2008	2009	2010
عِيْن شِبْلِي	198	204	209	215	220
بِيت حَسَن	1،192	1،226	1،259	1،293	1،326
النَصَّارِيَّة	1،354	1،392	1،430	1،468	1،506
العَقْرَبانِيَّة	895	920	946	971	996
فُرُوش بِيت دَجَن	1،159	1،191	1،224	1،256	1،289

عدد سكان الأغوار في المناطق التابعة لمحافظة أريحا حسب التجمع –2006 2010

اسم التجمع	عدد السكان في منتصف العام				
	2006	2007	2008	2009	2010
مَرْج نَعْجَة	767	791	814	838	861
الزُبَيْدات	1،340	1،382	1،423	1،464	1،504
مَرْج الغَزال	385	397	409	420	432
الجِفْتْلِك	4،401	4،536	4،671	4،805	4،939
فَصَايِل	900	928	955	983	1،010
العوجَا	4،010	4،133	4،256	4،379	4،501
النُوَيْعِمَة	1،165	1،200	1،236	1،272	1،307
عِيْن الدْيوك الفُوقا	814	839	864	889	914
عِيْن الدْيوك التَحْتَا	967	996	1،026	1،055	1،085
أريحا	20،416	21،044	21،669	22،293	22،915
مُخَيَّم عَقَبَة جَبْر	6،343	6،538	6،733	6،926	7،120
مُخَيَّم عِيْن السُلطَان	2،036	2،098	2،160	2،223	2،285
تجمعات أخرى	76	79	81	83	85
مجموع السكان في مختلف مناطق السكن	51،843	53،426	55،003	56،579	58،147

مصدر الجداول السابقة: الجهاز المركزي للإحصاء

ملاحظة: الإحصائيات السابقة لا تشمل التجمعات البدوية في منطقة الأغوار وذلك لعدم توفر هذه الإحصائيات لدى الجهات المعتمدة.

الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية في الأغوار

تعاني التجمعات السكانية الفلسطينية في منطقة الأغـوار، من نقص حاد في الخدمات الأساسية المتمثلة بالتعليم والصحة، فيما تعاني معظم التجمعات السكانية وخاصة الواقعة في المناطق المصنفة (C) من عدم ربطها بشبكات الكهرباء والماء والهاتف وشبكات الصرف الصحي، هذا بالإضافة إلى عدم توفر شبكة للمواصلات العامة. ولعل التهميش الذي تشهده المنطقة على صعيد الخدمات وتهالك البنى التحتية إنما يأتيان ضمن سياسة العزل المنظمة التي تنتهجها سلطات الاحتلال في المنطقة منذ ١٩٦٧، فجميع حكومات الاحتلال المتعاقبة لم تضع على أجندتها أي خطط لتطوير المنطقة، بل رفضت جميع المقترحات والطلبات التي يتقدم بها سكان المنطقة أنفسهم منذ ذلك الوقت حتى الآن للحصول على الخدمات الأساسية بذريعة عدم وجود تنظيم هيكلي للبناء. كما رفضت في ذات الوقت جميع المقترحات المقدمة لتنظيم هذه التجمعات وإجراء رسم مخطط هيكلي للبناء فيها. وتتوفر في بعض القرى والتجمعات المصنفة ضمن (A+B) بعض الخدمات الأساسية، ولكن تلك المناطق الواقعة ضمن تصنيف (C) مثل الجفتلك ومنطقة المالح وقرية كردلة وفصايل الفوقا والتجمعات البدوية حول العوجا ما زال سكانها يعيشون ظروف حياة بدائية وقاسية جدا بسبب خلوها من الخدمات.

ويبيّن الجدول التالي نسبة ما تحظى به التجمعات السكانية في الأغوار من خدمات عامة:

اسم التجمع	نسبة التغطية100 %							
	نسبة توفر مياه الشرب النقية	نسبة توفر شبكة مياه مؤهلة	نسبة توفر الكهرباء	طرق داخلية	نسبة توفر خدمة الهاتف الفلسطيني	نسبة توفر المواصلات العامة	نسبة توفر خدمة النفايات	نسبة توفر خدمة المجاري	تصنيف المنطقة العمرانية حسب أوسلو
بردلة	70	60	80	20	0	40	60	0	B30%
كردلة	30	30	100	20	0	0	80	0	C 100
عين البيضاء	80	70	100	80	0	60	80	0	C50%
قاعون "بدو	0	0	0	0	0	0	0	0	C 100%
الحمة "بدو	0	0	0	0	0	0	0	0	C100%
المالح "بدو	0	0	0	0	0	20	0	0	C100%
الحلوة"بدو	0	0	0	0	0	0	0	0	C100%
الشك"بدو	0	0	0	0	0	0	0	0	C100%
حمصة"بدو	0	0	0	0	0	0	0	0	C100%
الحديدية "بدو	0	0	0	0	00	0	0	0	C100%
عين شبلي	0	90	90	10	40	80	60	0	B30%
بيت حسن	0	90	80	10	40	70	70	0	B80%
العقربانية	0	80	80	10	40	70	70	0	B80%
النصارية	0	60	80	10	40	70	70	0	B0%
فروش بيت دجن	0	30	ماتور	10	40	60	70	0	C80%
مرج نعجة	0	0	80	70	0	0	80	0	B10%
مرج الغزال	60	90	90	90	0	0	80	0	B40%
الزبيدات	40	90	80	80	0	30	80	0	B5%
الجفتلك	30	0	20	0	10	30	30	0	C100%
فصايل التحتا	80	90	80	80	90	20	80	0	B20%
فصايل الفوقا	70	0	60	0	80	0	0	0	C100%
العوجا	80	20	70	30	90	70	60	0	A40%
عرب المليحات	0	0	0	0		0	00	0	C100%€
عرب الطريفات	0	0	0	0		0	0	0	C100%€
عرب الكعابنة	0	0	0	0		0	0	0	C100%€
مدينة أريحا وضواحيها	80	70	70	65	90	90	95	0	A100%₳

المصدر : الحملة الشعبية لمقاومة الجدار

الوضع الصحي

يوجد في منطقة الأغـوار ٢٤ عيـادة صحية أولـية بعضها يتبع لـوزارة الصحة، وبعضها يتبع للمنظمات الأهلية مثل الإغاثة الطبية، الهلال الأحمر ولجان العمل الصحي وأخرى تابعة للأنروا. وبناء هذه العيادات قديم ، ففي أحسن الأحوال بني بعضها من الباطون، في حين يغطي الصفيح سقوف بعضها الآخر. وما تبقى من العيادات لا يعدو عن كونه خيما وكرفانات كما هو الحال في منطقة المالح.

عيادة ومركز اسعاف في الجفتلك

ما يجري على صعيد المنازل والمنشآت ينطبق على العيادات الصحية حيث ترفض سلطات الاحتلال جميع طلبات الترخيص المقدمة لتشييد عيادات جديدة، وتهدد بهدم العيادات القديمة إذا ما تم تطويرها أو إعادة صيانتها.

ونستطيع القول أن الخدمات الصحية في معظم قرى الأغوار إما أنها معدومة أو شبه معدومة أو غير قادرة في كل الأحوال على تقديم خدمات الطوارئ في الظروف الحرجة. ولا تشكل أي من المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية في الأغوار ركيزة امن صحي أولية للساكن. ونتيجة لإجراءات الاحتلال القمعية فإن مجرد السعي لإقامة ابسط أنواع الخدمات للسكان في تلك المناطق يستفز الإسرائيليين. وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى منع ومحاربة ابسط أنواع الخدمات للسكان، فأنذرت بإزالة خيمة الطوارئ الصحية في المالح بحجة عدم الترخيص. وتقدم العيادات الرعاية الصحية الأولية للمرضى على مدى ثلاثة أيام أو يومين بالأسبوع بواقع ساعتين في اليوم الواحد، فيما يتم تحويل الحالات الحرجة أو تلك التي تحتاج إلى متابعة دورية إلى مستشفى أريحا اقرب مركز صحي، أو إلى طوباس حيث يوجد مستوصف الشفاء التخصصي التابع للجان العمل الصحي. وهذا يعني أن المواطن " في القرى التي تصلها الخدمات الصحية " تتاح له الخدمات الطبية ٢٤ساعة في الشهر/ ١٢يوما في السنة إذا ما استطاعت هذه الخدمات الوصول إلى تلك التجمعات نتيجة الإجراءات الإسرائيلية .

الحواجز وتأثيرها على الطواقم الطبية والمرضى:

يعرقل جنود الاحتلال المتمركزون على الحواجز عمل المؤسسات والطواقم الطبية ويمنعونها من أداء واجباتها في اغلب الأحيان عن طريق إخضاعهم للتفتيش الدقيق والطويل مما يؤدي إلى تأخيرهم على المرضى ويقلص ساعات العمل التي يقدمونها في المنطقة.

أما بالنسبة للمرضى فإن تأثرهم بالحواجز يكون من خلال:

- إغلاق الحواجز لأيام متتالية في الأعياد اليهودية وأيام الطوق الأمني مما يشكل خطرا على حياتهم.
- تأخير المرضى على الحواجز مما يشكل خطرا على حياتهم ويفاقم أمراضهم في بعض الأحيان(تفاقم المرض ناتج عن طبيعة الحالة، متعلق بالبرد والحر والانتظار).
- اضطرار المرضى إلى المشي أحيانا والنزول من الحافلات أو السيارات في الوقت الذي يكون فيه المريض في حالة صحية حرجة، غير قادر على المشي أو ممنوع من المشي، مما يفاقم وضعه الصحي.
- يضطر المرضى إلى تحمل المرض وعدم معالجته أحيانا بسبب الأعباء المتمثلة بتعقيد الإجراءات وطول الانتظار على الحواجز وزيادة التكاليف المترتبة على ذلك.
- هناك حالات مرضية لا تحتمل التأخير على الحواجز مما يشكل خطرا عليها.

فالولادة على الحواجز بسبب التأخير أمر خطير على حياة آلام والطفل معا ويـؤدي في كثير من الأحيـان إلى تشوهات خلقية للجنين بسبب سوء ظروف الإنجـاب. ف.د ٢٣ سنة تقيم في الأغـوار الشمالية /المـالـح. جاءها المخاض وتوجهت في سيارة خاصة إلى طوباس للإنجاب، لكن جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز احتجزوها لمدة ساعتين ولـم يسمحوا للسيارة التي تقلها بالعبور بحجة ضرورة إتباع النظام والدور على الحاجز رغم أن السائق اخبرهم أكثر من مرة أن المرأة في حالة ولادة وحالتها لا تنتظر. لم تحتمل المرأة فوضعت جنينها قرب شاحنة كانت تقف على الحاجز ولم يكن بصحبتها سوى السائق وحماتها وولدت على الحاجز، وكان السائق لا يزال يطلب من الجنود السماح بمرورها واخبرهم إنها تضع الجنين. بعد فترة جاء احد الجنود وسأل بتهكم وسخرية ما هو جنس المولود ذكر أم أنثى؟! وبعد ربع ساعة توفي الجنين، فسمح لهم بالعبور وتوجهت المرأة إلى مستوصف الشفاء في طوباس وكانت في حالة يرثى لها.

التعليم

رفضت السلطات الإسرائيلية منذ الاحتلال السماح ببناء مدارس في معظم التجمعات السكانية الفلسطينية. وبعد أوسلو تم إنشاء مدارس في معظم المناطق التي أدرجت ضمن المنطقة ب فيما لم يسمح حتى الآن بإقامة مدارس في

المناطق المصنفة C . الجفتلك اكبر قرى الأغوار منعت من إقامة أية مبان مدرسية فيها وعندما انشأ الأهالي مدرسة خيام لأبنائهم أنذرتهم سلطات الاحتلال بهدمها بحجة عدم الترخيص وقد تدخلت العديد من المؤسسات والممثليات لإقناع سلطات الاحتلال بإقامة مدرسة، إلا أن الرفض ظل هو الجواب. وردت السلطات الإسرائيلية على مكتب الأمين العام للشئون الإنسانية بأن سبب الرفض يعود الى تخريب المنظر العام للأغوار.

هذا ويوجد في الأغوار الآن ٢٩ مدرسة أساسية وثانوية تقع داخل مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية يبلغ عدد طلابها ١١،٣٢٥ طالباً وطالبة. وتفتقر ١٢ مدرسة منها لأبسط الاحتياجات الضرورية كوجود مشارب ومرافق صحية تتوفر فيها مواصفات الصحة والسلامة العامة أو حتى خزانات مناسبة لمياه الشرب وشبكات صرف صحي، مما يعني تعرض ما لايقل عن ٢٣٥٣ طالبا وطالبة لمخاطر صحية. وبينما توجد مدرسة على الأقل لكل تجمع سكاني، إلا أن الأبنية المدرسية في كل التجمعات السكانية البدوية والتجمعات السكانية التي تقع في ما يعرف بالمناطق c حسب اتفاق أوسلو تفتقر إلى الشروط الصحية.

ووفق مصادر وزارة التربية والتعليم تعاني معظم مدارس قرى الأغوار، من نقص في الغرف الدراسية وعدم إمكانية إكمال الطلاب لتعليمهم في نفس المدرسة أو القرية أو اضطرارهم إلى الدراسة في صفوف لا تتوفر فيها الشروط الصحية أو شروط السلامة العامة أحيانا . ويعاني حوالي ٣١١٤ طالباً (في ٤ مواقع) من مشكلة عدم إمكانية إتمام المراحل التعليمية ما بعد الصفين التاسع والعاشر في مدارسهم بسبب اقتصارها على صفوف محددة جراء منع سلطات الاحتلال من إقامة مدارس جديدة لهم. وهذا يضطرهم إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المدارس خارج تجمعاتهم السكانية وبالتالي يتعرضون هم والمعلمون لإجراءات وظروف الحواجز العسكرية مما يعرقل ويمنع انتظام العملية التعليمية. ويضطر الكثير من طلاب الثانوية العامة في قرى الأغوار إلى أداء امتحانات الثانوية العامة في غير أماكن دراستهم وسكناهم بحجة عدم إمكانية فتح قاعة امتحانات من قبل التربية والتعليم.

تنفيذ مشروع لبناء مشارب ووحدات صحية لمدارس الأغوار

يعمل مركز معا حالياً بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبدعم من منظمة اليونيسيف على تنفيذ مشروع لبناء مشارب ووحدات صحية جديدة في ١١ مدرسة موزعة على مختلف مناطق الأغوار حيث تكتظ المدارس بأعداد كبيرة من الطلاب وتفتقد إلى المشارب والمرافق الصحية المناسبة.

وحسب مقاييس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فانه يجب توفر وحدة صحية واحدة على الأقل لكل ٣٥ طالباً وكذلك مشرب واحد لكل ٢٥ طالب، وسيعمل مركز معا ابتداء من شهر ايار 2007 على تطوير المشارب والوحدات الصحية من اجل الوصول إلى هذه المقاييس لتوفير أجواء دراسية سليمة وصحية تضمن استدامة العملية التعليمية في الأغوار من اجل مستقبل أفضل لأبنائنا.

الجدول التالي يعطي صورة مفصلة عن الاوضاع في مدارس الاغوار حسب بيانات مديرية التربية والتعليم في أريحا

اسم التجمع	اسم المدرسة	عدد الطلاب	عدد المعلمين	الحاجة لمدارس جديدة	الحاجة للغرف الصفية	الوسائط تعليمية	الحاجة إلى ملاعب	الحاجة إلى مرافق صحية	توفر المياه النقية
أريحا		3761	195	بحاجة لمدرسة أساسية للبنات		يوجد نقص فيها			متوفرة
	مدرسة عمر بن الخطاب	43	4				بحاجة لساحة		
النويعمة		372	19.5	بحاجة لمدرسة أساسية مشتركة		يوجد نقص فيها		متوفرة	متوفرة
العوجا		347	30.5	ذكور العوجا بحاجة االى مدرسة		يوجد نقص فيها		بحاجة إلى تصليحات	متوفرة
	العوجا الثانوية	77	11			يوجد نقص فيها		تصليح + بناء المزيد	غير متوفرة
	العوجا للبنات	270	33			يوجد نقص فيها		تصليح + بناء المزيد	غير متوفرة
فصايل	مدرسة فصايل	310	22			يوجد نقص فيها		تصليح + بناء المزيد	غير متوفرة
مرج نعجة	مرج نعجة الثانوية المختلطة	217	23		4 غرف صفية	يوجد نقص فيها		تصليح + بناء المزيد	غير متوفرة
مرج الغزال		70	13			يوجد نقص فيها	بحاجة لساحة	بحاجة إلى تصليحات	غير متوفرة
الزبيدات				بحاجة لبناء مدرسة للبنات				تصليحا ت +بناء وحدات جديدة	غير متوفرة
	مدرسة الزبيدات للبنات	240	26			يوجد نقص فيها		تصليحا ت +بناء وحدات جديدة	غير متوفرة
	الزبيدات الثانوية المختلطة	255	27			يوجد نقص فيها		بحاجة الى تصليحات	غير متوفرة
الجفتلك	الجفتلك الثانوية	102	11.5		بحاجة لبناء مدرسة	يوجد نقص فيها	بحاجة لساحة	تصليحات	تصليحات
بردلة	بردلة الثانوية المختلطة	240	26			يوجد نقص فيها		تصليحا ت +بناء وحدات جديدة	غير متوفرة
	بردلة للبنات	399	17			يوجد نقص فيها		بحاجة إلى تصليحات	غير متوفرة
	بردلة الجديدة للبنات	170	10			يوجد نقص فيها		غير متوفرة	غير متوفرة
	بردلة للبنات	80	8			يوجد نقص فيها		بحاجة إلى تصليحات	غير متوفرة
عين البيضا		341	20					غير متوفرة	غير متوفرة

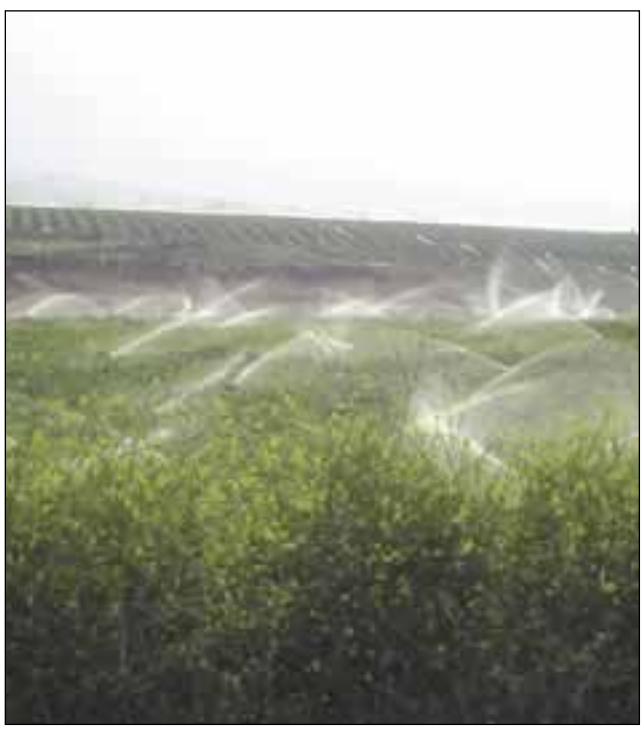

▪▪▪ مزارع في منطقة النصارية بالاغوار الوسطى

▪▪▪ مياه وادي تجري في النصارية

تحويل المزارعين الفلسطينيين إلى عمال مأجورين في المستوطنات

تعمد سلطات الاحتلال على فتح باب العمل في المستوطنات لفئتي الشباب والأطفال إناثا وذكورا بعد إخضاعهم إلى العديد من مراحل الفحص والتدقيق الأمني بدءا من إجراءات الحصول على هوية ممغنطة وصولا إلى تصريح من الإدارة المدنية، وتصريح من امن المستوطنة وانتهاء بالفحص الأمني الدوري. هاتان الفئتان (الشباب والأطفال) بالتحديد تتأثران إلى حد كبير بالتهميش الذي تعاني منه المنطقة على مستوى التعليم والخدمات مثلما تعاني من الحصار السياسي والاقتصادي المتمثل بإغلاق المنطقة ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتضييق الخناق على السكان وإغلاق الأفق أمامهم، ليصبح العمل في المستوطنات بالرغم من صعوبته وانخفاض المردود المادي من ورائه الفرصة الوحيدة المتاحة أمامهم لتحصيل قوتهم وإعالة أسرهم.

تهدف سلطات الاحتلال من خلال سياستها المنهجة إلى تهجير السكان وتحويل من لم يهاجر إلى عامل باستهدافها المنطقة على المستوى الديمغرافي. وتهدف سلطات الاحتلال أيضا إلى تدمير البنية الإنتاجية الزراعية في المنطقة، واستبدالها ببنية خدمات قوامها تحويل المزارعين إلى العمل المأجور في المستوطنات، وذلك من خلال مصادرة ونهب الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفلسطينيون وتحويلهم إلى أيد عاملة رخيصة في المستوطنات تحت ظروف عمل صحية بائسة وقاسية دون أن يقدم لهم مستخدموهم المستوطنون أية ضمانات اجتماعية أو طبية أو حقوق عمالية.

▪▪▪ عمال فلسطينيون يعملون في أحد بيوت التعبئة الاسرائيلية في الاغوار الشمالية

عمالة الأطفال

تتراوح أعمار الأطفال الذين يعملون في المستوطنات الزراعية في الأغوار ما بين ١٢–١٧ سنة، ويتركز عملهم في أوقات جني وقطف الثمار وكذلك تحضير الأرض والتقليم. ويعمل هؤلاء الأطفال حوالي ٨ ساعات متواصلة يوميا لقاء (٣٥–٥٠ شيكل) في اليوم، أي ما يعادل (٨ – ١٢) دولارا أميركيا في اليوم.

ويعتمد حجم العمالة في المستوطنات من فئة الأطفال على الموسم الزراعي وطبيعة احتياجات المرحلة الزراعية، فتزداد النسبة في بداية المواسم الزراعية حيث يجري تحضير الأرض وكذلك في أوقات الجني وأخيرا في أوقات التقليم. وبناء على ذلك يصل معدل الأطفال العاملين في مزارع المستوطنين إلى ١٠٠٠ عامل من أصل ٨٠٠٠ عامل ينتمون إلى فئة الشباب والبالغين. وهذه النسبة آخذة في الازدياد من سنة إلى أخرى بسبب تردي الأوضاع السياسية وارتفاع وتيرة الإجراءات العسكرية التي تنفذ في المنطقة.

يأتي الأطفال الذين يعملون في المستوطنات من التجمعات السكانية الواقعة داخل الأغوار أي ضمن حدود المنطقة المعزولة (الجفتلك، مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، فصايل، فروش بيت دجن، النصارية، العوجا، مدينة أريحا والمخيمات)، فيما يأتي الجزء الآخر من القرى والبلدات الواقعة في السفوح الغربية للأغوار والتي عزلت عن أراضيها مثل (طمون، طوباس، عقابا، تياسير، الفارعة، قصرى، اوصرين، المجدل، عقربا، بيت فوريك).

ويترتب على عمل الأطفال في المستوطنات آثار اجتماعية وثقافية ونفسية سيئة، ناهيك عن الآثار الصحية السيئة التي بدأت تظهر عليهم وخاصة الأمراض الجلدية والحساسية في القصبات الهوائية الناتجة عن تعرضهم المباشر للأدوية الزراعية والمبيدات الحشرية والأسمدة التي ترش على النباتات دون استخدام وسائل وقائية كالكمامات والقفازات، هذا بالإضافة إلى إصابات في الغضاريف وانزلاق الفقرات الناتج عن الانحناء لفترات طويلة.

ولا تقف خطورة العمل في المستوطنات عند حد الآثار الصحية التي سبق ذكرها، بل إن احتكاك الأطفال اليومي والمباشر بالمستوطنين يخلق بيئة خصبة لانحرافهم، وهذه البيئة تتوفر بتنظيم من المستوطنين أنفسهم بحيث يستغلون هؤلاء الأطفال ويجندونهم لصالح جهاز المخابرات الإسرائيلي.

▪▪▪ عمالة الاطفال

سياسة هدم المنازل والمنشآت والحد من التطور الديمغرافي الفلسطيني

منعت قوات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ سكان المنطقة من البناء أو الإضافة على مبانيهم القائمة، كما هدمت ما لا يعد ولا يحصى من المنازل الفلسطينية التي يعيش سكانها هذه الأيام حياة بائسة في خيم لا تقيهم برد الشتاء وقيظ الصيف. كما منعتهم من القيام بأية أعمال ترميم مهما كان نوعها أو حجمها على بيوتهم الطينية البسيطة والمسقوفة بصفائح الزينكو.

▪▪▪ سيدة فلسطينية من قرية فصايل تحمل إخطاراً بهدم منزلها

وحسب إحصائيات مكتب الارتباط المدني/ أريحا فقد ارتفع معدل هدم البيوت عام ٢٠٠٥ وكذلك الإخطارات بهدم البيوت في نفس العام على نحو غير مسبوق. وقد سجلت ١٣ حالة هدم للبيوت و١٤ إخطارا بالهدم في الشهور الثلاثة الأولى فقط من عام ٢٠٠٦، ولم تتوفر معلومات كافية عن باقي العام بسبب إضراب الموظفين من جهة وقطع التنسيق مع الجانب الإسرائيلي بعيد الإنتخابات التشريعية الأخيرة من جهة أخرى.

أما في شهر يناير من عام ٢٠٠٧ فقد هدمت قوات الاحتلال ٤ منازل سكنية ومرآبا لتصليح السيارات وبركة زراعية تغذي ٩ دونمات من المزارع المروية. ويقدر حجم الخسائر الناجمة عن الهدم بحوالي ٥٦٨٠٠ دولار.

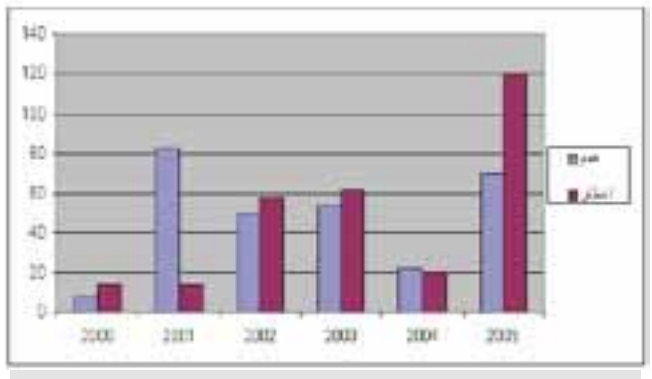

خدمات الصرف الصحي والنفايات الصلبة

▪▪▪ عين البيضاء

خدمات الصرف الصحي والنفايات الصلبة يقوم بها عمال قسم الصحة بالبلديات أو المجالس القروية بواسطة التراكتورات الجرارة، وغالباً ما يتخلص السكان من نفاياتهم بالحرق أو الدفن. أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي فلا يوجد في منطقة الأغوار شبكة صرف صحي، ويتخلص السكان من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية.

تنفيذ مشروع خزانات مياه وحمامات متنقلة لبدو الأغوار

يعمل مركز معا حاليا على تنفيذ مشروع لتزويد عشرات العائلات البدوية في الأغوار بخزانات لمياه الشرب وحمامات متنقلة تناسب طبيعة معيشتهم في الرحيل من مكان إلى آخر. ويأتي هذا المشروع ضمن توجه المركز إلى تعزيز الوجود الفلسطيني في منطقة الأغوار التي يعاني سكانها الأمرين جراء سياسات الاحتلال في التضييق على السكان خاصة منع الخدمات الأساسية العامة كالمياه والصرف الصحي من الوصول إليهم، وبينما يستهلك المستوطنون ما معدله ٤١،٠٠٠ لتر سنوياً فان استهلاك البدو في مختلف المناطق الفلسطينية لا يتعدى ٥،٤٧٥ لتر سنوياً.

▪▪▪ أطفال فلسطينيون يقفون على انقاض منزلهم الذي دمرته اسرائيل في الجفتلك

إحصائيات بعدد المنازل المهدمة وتلك المخطرة بالهدم (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)

السياحة في الأغوار

▪▪▪ احد الفنادق القديمة في منطقة المالح

تعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية من أهم المعالم السياحية في فلسطين لأنها تقع في أكثر بقاع الأرض انخفاضا مما يضفي عليها بيئة مناخية وسياحية فريدة خاصة في فصل الشتاء، فأجواؤها الدافئة ومناظرها الخلابة حول البحر الميت ونهر الأردن ومساحاتها الخضراء الشاسعة وآثارها الدينية والتاريخية التي تجاوز ٨١ موقعاً.. كل ذلك يضفي عليها لمسة سحرية: مقام النبي موسى وخربة قمران والفشخة والمغطس وكذلك موقعها الحدودي الاستراتيجي الذي يشكل مع كل من القدس وبيت لحم المثلث السياحي الفلسطيني يجعل منها وجهة لكثير من الزوار على مدار العام. وتعتبر هذه المنطقة البوابة الشرقية التي تربط المدن الفلسطينية بالأردن من خلال جسر الملك حسين. ويعبرها القادمون من الأراضي المقدسة ومن المدن الأخرى ليصلوا إلى البحر الميت والنقب. ومن ابرز المواقع التي تضفي هذه الأهمية السياحية على منطقة الأغوار: مدينة أريحا والبحر الميت ونهر الأردن.

مدينة أريحا:

هي مركز محافظة الأغوار وأقدم مدن العالم، وتقع في الطرف الغربي لغور الأردن وتنخفض عن سطح البحر نحو٢٧٦م. يعود تاريخ نشأتها إلى أكثر من ١٢٠٠٠ سنة وتظهر آثارها التاريخية في منطقة تل السلطان، ٢كم شمال المدينة، وترجع حضارتها البشرية إلى ١٠٠٠٠سنة قبل الميلاد.

تتمتع أريحا بخصائص سياحية عديدة، فهي تمتاز بشتائها الدافئ وشمسها الساطعة وسمائها الصافية وجوها الرطب، كما تمتاز بكثرة الفواكه والأشجار، وفيها العديد من عيون المياه والينابيع وعشرات المواقع الدينية والسياحية والأثرية مثل دير قرنطل ودير اللاتين، وقرية أريحا السياحية وتلفريك أريحا إضافة إلى بعض الحدائق ومناطق التنزه الخاصة والعامة (الحديقة الاسبانية / االباي).

البحر الميت:

ويعتبر البحر الميت من أهم المعالم السياحية التي تتميز بها منطقة الأغوار، وهو بحر مغلق ويعد أشد البحار ملوحة في العالم وأكثر نقطة منخفضة على وجه الأرض (٤٠٠ متر تحت سطح البحر). ويشتهر بغنى مياهه بالأملاح المعدنية والطين الذي يتميز بخصائصه العلاجية. وقد أدى الاستخدام الجائر لمياه البحر من قبل إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى تحوله إلى بحيرتين غير متصلتين مما يهدد بجفافه واختفاء هذا المعلم السياحي والجغرافي البارز خلال الأعوام العشرين المقبلة.

نهر الأردن:

يجري نهر الأردن بمسافة تزيد عن ٣٢٢كم جنوب حفرة الإنهدام ليصب أخيرا في البحر الميت، ويعد من أشهر الأنهار في العالم بسبب قدسيته لدي المسيحيين واليهود وتميزه بانخفاض مستوى جريان مياهه من ٧٩م فوق سطح البحر في بعض المواقع إلى ٣٩١م تحت سطح البحر في مواقع أخرى.

ويقتصر النشاط السياحي الحالي في منطقة الأغوار في معظمه على مدينة أريحا، وتعتمد على المواطنين القادمين من مناطق الضفة الغربية الذين يقضون بعض الوقت ثم يعودون إلى مناطق سكناهم أو أولئك الذين يمرون عبر أريحا في طريقهم إلى الأردن. ومع ذلك تبقى معدلات السياحة في أريحا منخفضة مقارنة بما كانت عليه قبل العزل وذلك بسبب العراقيل التي تفرضها قوات الاحتلال، ومنها:

١. إجراءات الدخول والخروج المشددة في مناطق الأغوار عبر الحواجز .

٢. تطويق مدينة أريحا بالخندق ووضع الحواجز للتحكم الدقيق بحركة الدخول والخروج منها.

٣. التمدد الاستيطاني في منطقة أريحا والأغوار منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن، خاصة منطقة البحر الميت حتى عين جدي حيث يروج الاحتلال لهذه المنطقة على أنها منطقة إسرائيلية، بمعنى انه يحظر على سكان الضفة الغربية الدخول إليها.

٤. إعلان بعض المناطق السياحية مناطق عسكرية مغلقة مثل منطقة المالح التي كانت تضم عدداً من الفنادق المحيطة بالينابيع المعدنية الساخنة منذ العهد العثماني، حيث دمرت إسرائيل المنطقة عام ١٩٦٧ وأعلنتها منطقة تدريبات عسكرية مغلقة.

٥. التفجيرات والتدريب العسكري الإسرائيلي المتواصل في المنطقة والتي تؤدي إلى تصدعات في بعض المواقع الأثرية مثل التصدعات في كنيسة دير حجلة اليونانية.

٦. تعطيل حركة السياحة الداخلية بسبب الحواجز والإغلاقات المفاجئة للمنطقة خاصة سياحة أهالي القدس ومناطق عام ١٩٤٨.

٧. منع دخول السائقين والأدلاء السياحيين الإسرائيليين مما يضطر السياح إلى الدخول مشياً على الأقدام أو عدم الدخول أصلا.

٨. منع الفلسطينيين من تنظيم المهرجانات والاحتفالات الدينية والتراثية والسياحية مثل موسم النبي موسى أو زيارة المغطس.

٩. إغلاق وادي القلط المؤدي إلى دير سانت جورج مما يعطل الحركة السياحية الداخلية والخارجية.

١٠. منع الموظفين من دخول أريحا لمزاولة أعمالهم خاصة فيما يتعلق بمراقبة ومتابعة التدمير الحاصل للمواقع الأثرية وسرقة الآثار وتهريبها إلى خارج مدينة أريحا (مناطق C).

١١. إلغاء مواقع أريحا الأثرية من برامج الزيارة الإسرائيلية ضمن ما يعرف بالبطاقات الخضراء علماً بان مكاتب السياحة الإسرائيلية كانت تروج لهذه المواقع في السابق، وكان من المفترض أن تدفع نسبة من مبيعات هذه البطاقات إلى خزينة السلطة الفلسطينية إلا أنها لم تدفع شيئا حتى الآن.

١٢. إقامة الجدار الذي منع تواصل أضلاع المثلث السياحي الفلسطيني (القدس/ بيت لحم/ أريحا) ، وألغى زيارة المواقع الأثرية في مدينة أريحا من برامج السياحة العالمية. كما عمل على عزل المواقع السياحية بعضها عن بعض.

١٣. توقف الاستثمار وهروب رأس المال في مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية، إذ لم يُستثمر أي مبلغ يذكر منذ ذلك الحين علماً بأن حجم الاستثمار منذ قدوم السلطة الفلسطينية وحتى عام ٢٠٠٠ كان قد بلغ ٩٠ مليون دولار.

١٤. وقف جميع المشاريع المشتركة بين وزارة السياحة والدول والجهات المانحة بعد الانتخابات التشريعية مثل الحفريات السنوية في المواقع الأثرية ومشاريع الترميم والتأهيل والبنية التحتية.

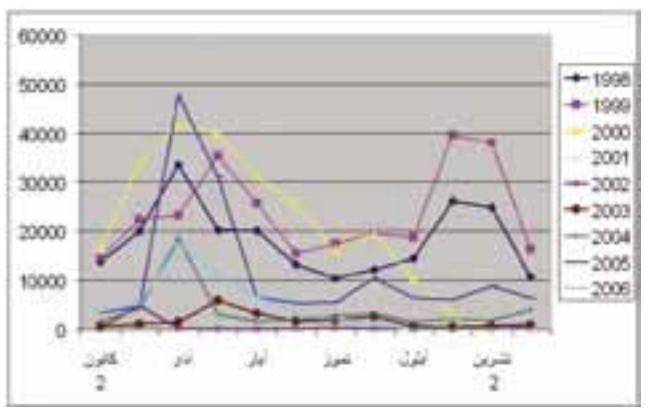

معدلات السياحة في مدينة أريحا (كانون ثاني ١٩٩٨ – آب ٢٠٠٦)

▪▪▪ صورة لمركز مدينة أريحا

▪▪▪ تجارة الفخار انتقلت الى المستوطنات

المراجع

▪ معلومات البحث الميداني واللقاءات الميدانية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006 . الاسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، تقديرات منتصف 2005 . رام الله–فلسطين . (بيانات غير منشورة)

مديرية زراعة محافظة أريحا والأغوار، الزراعة في الأغوار، إبراهيم قطيشات 2005

مديرية زراعة محافظة أريحا والأغوار، إحصائيات، الخسائر الزراعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي في الأغوار 2000 – 2005

مديرية زراعة محافظة أريحا والأغوار، إحصائيات، الكميات المسوقة من الأغوار، 2006

مديرية زراعة محافظة أريحا والأغوار، الحركة التسويقية بين المحافظات 2000 2001–

الارتباط المدني – أريحا، الحواجز الثابتة وغير الثابتة في محافظة أريحا 2006

الارتباط المدني – أريحا، أوامر الهدم والإخطارات بالهدم 2000 – 2006

الارتباط المدني – أريحا، التقرير الربعي لعام 2007

دائرة سياحة أريحا، وثائق خاصة، 2006

دائرة سياحة أريحا بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي الياباني JICA، دراسة استطلاعية لمعدلات السياحة في محافظة أريحا والأغوار 1998 – 2006

دائرة سياحة أريحا، التقرير نصف السنوي لمحافظة أريحا والأغوار (15/ 6/ 2005 – 15/ 12/ 2005)

دائرة سياحة أريحا، تقرير الربع الثاني لعام 2006 (نيسان/ أيار/ حزيران)

مكتب التربية والتعليم/ أريحا، معلومات عن وضع مدارس الأغوار، 2007

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تصنيف المناطق حسب اتفاق أوسلو **www.mop.gov.ps**

غرفة تجارة وصناعة أريحا **www.pal-chambers.org**

مركز التخطيط الفلسطيني **www.oppc.pna.net**

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري **www.stopthewall.org**

جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة، الدكتور عبد القادر عابد صايل خضر الوشاحي، الطبعة الاولى، شباط 1999

سلطة المياه الفلسطينية، مجلة سحاب العدد–7– أيلول 2005 .

سلطة المياه الفلسطينية، مجلة سحاب عدد خاص بمناسبة اليوم العالمي للمياه، 2004 ▪

▪ Palestinian Central Bureau of Statistics، 2006 . Education Census Database for the Scholastic Year 2005 / 2006 – Ministry of Education and Higher Education . (Unpublished Data)

Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction PECDAR / Technical Assistance Department، Palestine the Holy Land

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the occupied Palestinian territories : **www.ochaopt.org**

Negotiations Affairs Department / Negotiations Support Unit : http : / / **www.nad-plo.org /**

Brighton–Tubas Region Friendship and Solidarity Group : **http : / /tubas.brightonpalestine.org**

Clearing the Jordan Valley of Palestinians / Down the Expulsion Highway / AMIRA HASS 02 /15 /06 “Ha’aretz” ▪

...في حوار مع محافظ أريحا والأغوار

د. مسلم يدعو للبناء والاستقرار في الأغوار

دعا د. سامي مسلم محافظ أريحا والأغوار كل فلسطيني يستطيع السكن أو بناء بيت في الأغوار أن يتوجه إليها سريعاً حتى تبقى ديمومة العمل لإفشال المخطط الإسرائيلي بالاستيلاء عليها ومصادرة المزيد من أراضيها. جاءت دعوة د. مسلم في حوار ناقش الواقع الحالي الذي تعاني منه الأغوار في محورين رئيسيين: سياسات المصادرة والتضييق التي تنتهجها إسرائيل، ودور السلطة وخططها في مواجهة هذه التحديات، وفيما يلي نوجز أهم ما تطرق إليه د. مسلم حول ذلك.

في معرض إجابته على سؤال حول التحديات التي تواجه مواطني الأغوار أوضح بأن هذه التحديات تعود إلى ثلاثة أسباب: الاحتلال الإسرائيلي، التغيرات المناخية، والسياسة الفلسطينية في تجزئة الأغوار جغرافيا وطبوغرافيا.

حيث أوضح أن الاحتلال يعتبر ٩٠٪ من أراضي الأغوار أراض عسكرية ومستوطنات أو مناطق مغلقة لأسباب عسكرية أو بيئية أو حرجية. وتقع معظم أراضي الأغوار ضمن منطقة "C" التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية وتتعامل إسرائيل معها بأنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل رغم كل قرارات الشرعية الدولية.

بالنسبة للتغيرات المناخية أوضح د. مسلم أن المنطقة ذات مناخ متقلب فهناك مواسم الخماسين والرياح الشديدة. فالمزارع يعمل طوال العام من اجل تحقيق منتوج جيد وبين ليلة وضحاها تأتي الرياح الشديدة وتدمر المزروعات، أو خلال الشتاء حيث يأتي الصقيع ويحرق النوار والمحصول. فالصقيع يدمر المكشوف والرياح تدمر المسقوف وفي أي حال فإن المزارع وحده يحمل الخسائر.

وأضاف أن السلطة الفلسطينية ليست دولة غنية حتى تتمكن من تعويض المزارع، كما انه لا يوجد نظام تأمين يلزم المزارع بالتامين على محاصيله لتعويضه عن الخسائر.

أما بالنسبة للسياسات الفلسطينية تجاه الأغوار فأوضح مسلم انه لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية مفهوم لمنطقة لأغوار كوحدة طوبوغرافية وجغرافية واحدة، بدليل أنها مقسمة على عدة محافظات وعزى ذلك إلى عدم قبول الناس لفكرة التعامل مع المنطقة كوحدة واحدة وكأن ذلك يسلخهم عن أصولهم الاجتماعية، بالإضافة إلى خطأ المسؤولين في السلطة في عدم معالجة موضوع الأغوار كوحدة جغرافية واحدة. بينما يتعامل الجانب الإسرائيلي مع المنطقة كوحدة واحدة بسياسات وبرامج وخطة شمولية وضعت منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية.

وعزى المحافظ تركيز إسرائيل على منطقة الأغوار إلى امتلاكها للمقومات الأساسية التي يقوم عليها أي اقتصاد فهي سلة الغذاء الفلسطينية وفيها الحوض المائي الشرقي والبحر الميت ونهر الأردن، كما هي مركز سياحي هام ومنطقة حدودية يتوفر فيها التواصل مع العالم، فبدونها لا تتحقق دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وعند سؤاله عن الخطط الفلسطينية لمواجهة ما تمر به الأغوار شدد د. مسلم على ضرورة التركيز على موضوع المفاوضات السلمية التي تتطلب إقامة شبكة عريضة من الأصدقاء من كافة دول العالم. وأوضح أن المطلوب لتحقيق نتائج على هذا الصعيد هو أن تكون الإستراتيجية الفلسطينية واضحة وصريحة دائما. وأضاف أن الرئيس أبو مازن واضح وصريح في الخطة العامة الإستراتيجية التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية في مبادرة السلام التي أعلنها الرئيس الراحل ياسر عرفات عام ١٩٨٨ بعد أن اقرها المجلس الوطني الفلسطيني، هذه الإستراتيجية التي تنادي بإقامة السلام العادل في المنطقة والاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين وإسرائيل وإقامة دولتين على أراضي فلسطين التاريخية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وسألنا د. مسلم حول ما يمكن فعله من اجل إيصال قرار لاهاي إلى أروقة الأمم المتحدة بهدف إدخاله حيز التنفيذ فأجاب بأنه حتى ينفذ قرار لاهاي فلا بد أن يكون هناك قرار ملزم من مجلس الأمن ضمن إطارين: الأول ميثاق الأمم المتحدة الفصل السابع الذي ينص على تشكيل قوة تنفيذية من اجل إدخال القرار حيز التنفيذ، والثاني اتحاد من اجل السلام "United for Peace" كما فعلت الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بخصوص الكونغو عندما أرسلت قواتها إلى هناك وكما فعلت مؤخرا عندما أرسلت قواتها إلى السودان والصومال ويوغسلافيا السابقة. وأضاف أن هذا الموضوع بحاجة إلى متابعة من قبل السلطة الفلسطينية من اجل إقناع الدول المتنفذة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأن تترجم قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي على ارض الواقع.

وفي معرض إجابته عن استفسارنا عما قامت به السلطة الفلسطينية حتى الآن في متابعة هذا الموضوع قال د. مسلم انه كانت هناك محاولات من قبل السلطة إلا أنها لم تأت بنتائج ملموسة حتى اللحظة، واقترح أن يوجه السؤال إلى من يستطيع الإجابة عليه بكل دقة ووضوح كوزير الخارجية أو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أو رئيس السلطة نفسه.

وفي مجال تعزيز صمود المزارع الفلسطيني في منطقة الأغوار سألنا د. مسلم عن سبب ضآلة مخصص القطاع الزراعي في ميزانية السلطة رغم أن الإنتاج الزراعي في الأغوار وحدها يبلغ حوالي ٣٥٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي الفلسطيني. فأجاب أن أحد الأسباب هو أن الاقتصاد الفلسطيني يقوم على اقتصاد السوق غير المدعوم بمعنى أن السوق هو الذي يحدد السعر اعتمادا على القوانين التي تفرضها أمريكا على منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية الدولية، وللتعرف على الأسباب بدقة اقترح توجيه السؤال إلى وزراء الاقتصاد والمالية بشكل أساسي إضافة إلى وزراء التخطيط والزراعة في الحكومة الفلسطينية.

وفي ختام لقائنا معه وجه د. مسلم دعوة لكل أبناء شعبنا بأن لا يلقوا باللائمة على السلطة دائما وان يبادر من يستطيع أن يأتي للسكن في الأغوار أو يبني بيتاً له في الأغوار لإفشال الخطط الإسرائيلية للاستيلاء عليها رغم كل أعمال الهدم التي تقوم بها إسرائيل هناك، كما وجه نداء لجميع ملاك الأرض يدعوهم إلى الاحتفاظ بإثبات الملكية كضمان لحقهم في أرضهم مهما طال الزمن.

البيئة والتلوث في الأغوار

▪▪▪ جبال النفايات الاسرائيلية تظهر في الاغوار

مكب النفايات الإسرائيلي

منطقة الأغوار في السياسية الإسرائيلية لا تشكل منطقة خصبة للاستثمار الاقتصادي فقط وإنما تشكل تجمعا ومكبا للنفايات الصلبة. ففي عام ٢٠٠٢ باشرت سلطات الاحتلال بحفر مساحات كبيرة من الأراضي تقدر ب ٥٠٠ دونم تقع شرق شارع ٩٠ كانت قد صادرتها منذ بداية الاحتلال تحت حجج وذرائع أمنية. وظهر فيما بعد أن الهدف من أعمال الحفر والتجريف هو إقامة مكب للنفايات التي يجري تجميعها من مناطق مختلفة من إسرائيل

ويقع مكب النفايات في المنطقة بين شمال فصايل وجنوب الجفتلك، وجاء التخطيط لهذا الموقع بناء على حركة الريح حيث تهب الروائح الكريهة في ساعات الصباح باتجاه قرية الجفتلك فيما تتجه في أوقات المساء إلى فصايل والجهة الشرقية حيث التجمعات السكانية في الأردن. وبذلك لا يمكن أن يؤثر المكب على سكان المستوطنات. والمخلفات التي يجري طمرها في هذا المكب هي من المخلفات المنزلية والصناعية للمستوطنات القائمة في الأغوار بالإضافة إلى مخلفات صناعية وبقايا مواد كيماوية تأتي من أنحاء مختلفة من إسرائيل حيث يجري طمر المواد الكيماوية مما يشكل خطرا على البيئة الطبيعية والمياه الجوفية وعلى صحة سكان القرى الفلسطينية القريبة. كما تشكل الأبخرة والدخان خطرا على العمال في المكب وحوله نتيجة عدم تطبيق أي نوع من إجراءات السلامة العامة .

وعلاوة على ذلك يلوّث المكب الأشجار والنباتات بسبب الروائح التي تنتج عنه فتعبق الثمار في المزارع المحيطة به بالروائح والغبار التي تنقلها الريح لتنتقل فيما بعد إلى المواطنين الذين يأكلونها. ومعظم المزروعات المحيطة بالمكب هي من الثمار التي تؤكل طازجة مثل العنب والتمور وغيرها. ويسهم المكب أيضا بنشر الحشرات الضارة بكثافة وخاصة ما يعرف بذبابة أريحا.

في النهاية فان الممارسات الإسرائيلية في المنطقة تشير إلى أن السياسة المتبعة لا تهدف فقط إلى الاستنزاف المطلق لخيرات المنطقة وإنما تشويهها وتلويث بيئتها، كي لا يستفيد منها الفلسطينيون إذا ما تم التفاوض عليها ووضعها تحت السيطرة الفلسطينية في المستقبل تماما كما حدث في قطاع غزة.

قرية عرب الزبيدات شاهد حي على استهداف الوجود الفلسطيني في الأغوار

يعاني سكانها من مشاكل صحية خطيرة جراء ضخ مياه الصرف الصحي من مستوطنة ارغمان على مجرى البئر الارتوازي الوحيد الذي يغذي القرية مما أدى إلى تلويث مياه البئر ١٠٠٪ ولم يعد بالإمكان استخدامه للشرب. كما تعاني القرية من مشكلة الازدحام السكاني نتيجة عدم سماح سلطات الاحتلال بزيادة المنطقة العمرانية منذ عام ١٩٤٨ رغم الازدياد المضطرد في أعداد السكان. وجاءت اتفاقية أوسلو لتكرس الواقع المرير للسكان حيث حددت الاتفاقية كامل المنطقة المسموح للفلسطينيين استغلالها كمناطق عمرانية فقط ٤٢ دونما ، يعيش عليها حاليا ١٨٠٠ فلسطيني مما يعني أن هذه القرية هي من أكثر القرى الريفية ازدحاما بالسكان ربما في فلسطين والدول المجاورة.

وقد زادت معاناة أهالي الزبيدات بإنشاء مستوطنة " ارجمان "على المرتفع الغربي فوق القرية مما منع إمكانية التمدد العمراني مستقبلا في الاتجاه الوحيد المتاح لها. ولم تتوقف المعاناة عند هذا الحد وإنما قامت سلطات الاحتلال بحفر بئر مياه ضخمة على بؤرة الحوض الجوفي للمياه العذبة هناك مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه في بئر عرب الزبيدات الملوثة أصلا والتي أدت إلى ظهور حالات مرضية كثيرة جدا مرتبطة أعراضها بتلوث المياه " الحمى، التفوئيد ، الأميبا وغيرها". وبالإضافة إلى وجود المجاري المكشوفة للمستوطنة والتسرب الكبير لمياه الحفر الامتصاصية داخل القرية نتيجة قلة سعتها واحتياجها للنضح الدائم ... كل هذا جعل من المنطقة بيئة خصبة لانتشار ذبابة أريحا الخطرة. وجدير بالذكر أن الزبيدات، على غرار القرى الغورية الأخرى، لا يمكنها تحقيق إي نوع من التطوير ما دامت سلطات الاحتلال ترفض وبشكل قاطع السماح بإقامة بركة تجميع مياه مجاري للقرية. وعلى هذا الأساس لا يتم تمويل أي مشروع مجاري للقرية رغم إبداء العديد من المؤسسات الدولية الاستعداد لدعم مشروع من هذا النوع.

▪▪▪ لافتة تشير الى مستوطنة ارجمان على مشارف قرية الزبيدات

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري
الموقع الالكتروني: www.StopTheWall .org
العنوان البريدي: mobilize@stopthewall.org
هاتف: 02-2971505 فاكس: 02-2975123
الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري

اعداد: مركز العمل التنموي / معا
والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري
بتمويل من مكتب ممثلية النرويج لدى
السلطة الفلسطينية
ضمن برنامج البقاء مقاومة

ص.ب. 51352 أو 51793 القدس
رام الله: نزلة البريد، عمارة الغرفة التجارية، الطابق الرابع
هاتف: 02-2954451 / 02-2987696 فاكس: 02-2950755
البريد الالكتروني: maanc@palnet.com
غزة: قرب قصر الحاكم، عمارة الهاشم، الطابق الثالث ص.ب. 5165 غزة
البريد الالكتروني: maanc-g@palnet.com
الصفحة الالكترونية: www.maan-ctr.org
مركز العمل التنموي/معا